

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٥٧٤**

الأربعاء، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد بريسمان	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد لي يونغ شينغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ملفن
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن

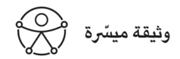
جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

1541207 (A)







المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2015/577)

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2015/585)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2015/874)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2015/883)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2015/884)

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2015/896)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2015/577)

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2015/585)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2015/874)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2015/883)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2015/884)

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2015/896).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: القاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ القاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ القاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ السيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2015/577 و S/2015/585، اللتين تتضمنان على التوالي تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

كما أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقتين S/2015/874 و S/2015/884، اللتين تتضمنان على التوالي رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وأود كذلك أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2015/883 و S/2015/896، اللتين تتضمنان على التوالي رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ورسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي أغيوس.

القاضي أغيوس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أُنتخب رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في وقت حاسم الأهمية من تاريخها، وأن تناط بي المسؤولية النهائية عن إغلاقها في عام ٢٠١٧. إن هذه المهمة ستكون، من نواح عديدة، صعبة للغاية، ولكن هذا التحدي قبلته عن طيب خاطر، إذ عملت في هذه المحكمة نائبا للرئيس خلال السنوات الأربع الماضية، وقاضيا منذ عام ٢٠٠١. وقد أناطني زملائي بهذه المسؤولية أيضا، وأعتزم تحمّلها بعزم وبأفضل ما لديّ من قدرات. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى العمل الوثيق مع زميلي ممثل الصين، القاضي ليو داكون، بصفته نائبا لرئيس المحكمة.

أرجو السماح لي أولا بأن أشيد بسلفي، الرئيس ثيودور ميرون، على عمله الممتاز خلال السنوات الأربع الماضية. لقد كانت مساعيه حيوية في إعداد المحكمة لآخر سنتين لها. وفي هذا الصدد، أود الاشارة إلى أن التقرير المكتوب الذي يُعرض اليوم (انظر S/2015/585) يبيّن عمل المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الماضي تحت إشراف الرئيس ميرون. وأود أيضا التأكيد على أن التعاون بين المحكمة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين قائم وسوف يستمر، بغية كفالة الانتقال السلس لبقية الوظائف والخدمات إلى الآلية، امتثالا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

وقبل أن أنتقل إلى تقريري عن أعمال المحكمة، أود أن أهنئ الولايات المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن امتناني للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، الذي كان لي شرف الاجتماع معه قبل يومين. وأود على وجه الخصوص أن أنوّه بقيادة شيلي الممتازة طوال العامين الماضيين. علاوة على ذلك، أود أن أنوّه بالدعم والمساعدة القيّمين اللذين وفّرهما مكتب الشؤون القانونية والمستشار القانوني لمحكمة يوغوسلافيا. أخيرا، أود أن أشيد بزميلي الرئيس فاغن جونسن، وأن أنوّه بالإسهام اللامحدود الذي قدّمه للعدالة الجنائية الدولية بصفته رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي المؤسسة التي ستغلق أبوابها بحلول نهاية هذا العام.

ويسعدني أن أفيد بأن محكمة يوغوسلافيا تواصل إحراز تقدم في إنجاز عملها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك أربع محاكمات، تشمل أربعة أفراد، وثلاث محاكمات في دائرة الاستئناف، تشمل ١٠ أفراد. إحدى محاكمات الاستئناف، وهي قضية المدعي العام ضد يوفيتسا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، مقررة أن تنتهي نهائيا خلال بضعة أيام، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. بالإضافة إلى ذلك، وفي اليوم الذي يسبق هذا التاريخ، أي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، سوف تُصدر دائرة الاستئناف حكمها في واحدة من أكبر قضايا الاستئناف على الاطلاق، قضية بوتاري، التي أحيلت إليها من محكمة رواندا، والتي ستشير إلى نهاية العمل القضائي لتلك المحكمة. وسوف تبقى أربع محاكمات ومحاكمتان في دائرة الاستئناف أمام المحكمة التي أنا رئيسها.

وبينما لا تزال المحكمة تبذل كل جهد للوفاء بأهداف استراتيجية الإنجاز العائدة لها ومواعيد إصدار الأحكام المتوقعة،

فهي تواجه عددا من الصعوبات التي، آسف أسفا شديدا، تسبب تأخير بعض القضايا. ويرد في التقرير المكتوب الذي جرى تقديمه إلى مجلس الأمن في الوثيقة S/2015/874 الفترات المحددة وأسباب هذه التأخيرات.

وبالنسبة إلى محاكمة السيد غوران هاجيتش، أصدرت هيئة المحكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر قرارا أبقت بموجبه الدعوى قائمة، واعتبرت بالأغلبية أنه ما دام المتهم أهلا للمحاكمة، فإن حالته الصحية تحول دون احتجازه في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي. والقرار بالإبقاء على الدعوى قائمة أُتُخذ لفترة أولية قابلة للتجديد مدتها ثلاثة أشهر. ولقد تقدم الادعاء العام بطعن حيال هذا القرار، وسوف أتناوله خلال الشهرين المقبلين. وأنا على يقين أن أعضاء المجلس سوف يوافقونني الرأي بأن الطعون المتعلقة بصحة المتهمين هي خارجة عن سيطرتنا، وتتطلب تقييما متواصلا على أساس كل حالة على حدة. وحالة السيد هاجيتش الصحية هي قيد المراقبة عن كثب.

وتواصل المحكمة إحراز تقدم ملموس على الرغم من الصعوبات المتواصلة التي تواجهها. لكن المؤسف أن هذا التقدم تعرّض لانتكاسة، حيث أن كلتا المحاكمتين اللتين تتعلقان بكاراديتش وتشيشيلي لن تنتهيا بنهاية عام ٢٠١٥، كما كان متوقعا. ونظرا لما قلته، فإن صياغة الحكم في محاكمة كاراديتش المعقدة للغاية بلغت مرحلة متقدمة جدا، وقد أكد لي القاضي الذي يترأس الجلسات أن الدعوى سوف تنتهي بالتأكيد قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١٦. كما يحدوني الأمل في انتهاء محاكمة تشيشيلي في التاريخ نفسه. ولديّ التزام من القاضي الذي يترأس الجلسات وزميليه ببذل كل جهد لاحترام هذا الموعد. وعلى وجه الخصوص، أفاد الآن القاضي الذي يترأس الجلسات باسم هيئة المحكمة أن حكما مكتوبا يزمع إصداره خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦.

علاوة على ذلك، يسعدني الإبلاغ بأن محاكمة كاراديتش، والدعوين الاستئنافيتين بقضية المدعي العام ضد ميكو ستانيسيتش وستويان زوبليانين، والمدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين لا تزال على موعدها. وفي ما يتعلق بدعوى برليتش في دائرة الاستئناف، أود أن أسلّط الضوء على أن هذه القضية هي أكبر قضايا الاستئناف ضخامة في تاريخ المحكمة، وهي لن تحتاج إلى الوقت فحسب، بل وإلى الموارد الكافية دون انقطاع. وبينما من المؤكد أنه سيكون صعبا الوفاء بالإطار الزمني المتوقع، لا تزال دائرة الاستئناف ملتزمة باستكمال هذه القضية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وسوف أتأكد، بمساعدة مجلس الأمن، من اتخاذ جميع التدابير الرامية إلى كفالة إنجاز هذه القضية بفعالية وفي الوقت المناسب، ومنع حصول أي تأخير.

وتجدر الإشارة إلى أن المسؤولية عن الوفاء بالجدول الزمني المتوقع تقع على عاتق القاضي الذي يترأس جلسات قضية ما. ومع ذلك، وبصفتي الرئيس، فإنني أتواصل باستمرار مع مختلف القضاة الذين يترأسون الجلسات، بغية السعي إلى تحديد عوامل التأخير المحتملة، والعمل على إيجاد حلول مبكرة لها قدر الإمكان. ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أنه يجري تنفيذ جميع التدابير الممكنة لمنع أسباب التأخير المحتملة التي تقع تحت سيطرة المحكمة ولمعالجتها. فالقضاة والموظفون يعملون بجد لاستكمال العمل القضائي بأسرع ما يمكن، مع الحفاظ على التزامنا بضمان العدالة في المحاكمات وقضايا الاستئناف. ومن المتوقع بالتالي أن يكتمل العمل القضائي للمحكمة في الوقت المحدد. ومع ذلك، بينما تسير المحكمة حاليا على الطريق الصحيح، هناك صعوبات يجب التغلب عليها إذا أرادت المحكمة أن تحقق هدفها النهائي المتمثل في إغلاقها عام ٢٠١٧. وهذه الصعوبات ليست جديدة، وقد استرعى أسلافي المتعاقبين انتباه مجلس الأمن إليها.

والأمر الأهم، أن هناك المشكلة الدائمة والمزمنة المتعلقة بتناقص الموظفين. ويشكل استتراف الموظفين ذوي الخبرة المثير للانزعاج على نحو متزايد تهديدا خطيرا لجهودنا الرامية إلى استكمال الولاية في الإطار الزمني المتوقع. وعولجت هذه المسألة ولا تزال تعالج في دعوى برليتش في مرحلة الاستئناف، وفي قضيتي ملاديتش وشيشيلي عن طريق زيادة عدد الموظفين العاملين في الأفرقة والتمكين من إمكانية ترقية الموظفين باعتبارها أحد تدابير الاحتفاظ بهم. وعانت قضية شيشيلي بصفة خاصة من استمرار مغادرة أعضاء فريق دعم دوائر المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفيما بعد تم تعزيز الفريق.

ولا يزال التحدي الأخر الذي يواجه المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة هو التحدي المتعلق بمعنويات الموظفين. ولضمان المحافظة على معنويات الموظفين بقدر الإمكان، وضع المسجل عملية منصفة وشفافة لتقليص الموظفين بالتشاور مع اتحاد الموظفين، والحوار بين الموظفين والإدارة مستمر. وإضافة إلى ذلك، نفذ المسجل تدابير أخرى، بما في ذلك الحصول على خدمات مستشار للتحول الوظيفي لمساعدة الموظفين في التحول إلى مجالات توظيف أخرى. وبطبيعة الحال، من الواضح أن على المحكمة أن تواصل جهودها لاعتماد استراتيجيات لتقليص أية حالات تأخير في القضايا الجارية إلى أدنى حد؛ وهذا الالتزام يؤثر على الحقوق الأساسية للمتهمين وموارد المجتمع الدولي على السواء.

وأود أن أشير إلى أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لحوادث سريبرينيتسا والذكرى السنوية العشرين لاتفاقات دايتون للسلام، وأيضا الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. كما أنوه إلى أن اليوم هو اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. وتتيح لنا مناسبات الذكرى السنوية فرصة للتفكر في الأعمال التي أنجزت والأعمال التي لا يزال يتعين إنجازها. وأيضا، ينبغي أن يؤدي تذكر الحوادث التي وقعت الماضي وإحياء ذكرى من عانوا منها إلى تعزيز عزمنا على منع وقوع تلك الحوادث مرة أخرى. وتبذل المحكمة كل ما بوسعها للتصدي للتهديدات التي تواجه إنجاز المحكمة لولايتها في الوقت المناسب، وينبغي ألا تطغى العوائق التي تواجهها المحكمة على إنجازاتها الهائلة.

وما فتئت المحكمة في صدارة مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية، وهي تواصل العمل باعتبارها رمزا لالتزام المجتمع الدولي بضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة، مثل الجرائم المرتكبة في يوغسلافيا السابقة، وبتحقيق الهدف السامي المتمثل في منع وقوع تلك الجرائم مرة أخرى في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أيضا ألا ننسى الدور المحوري الذي اضطلعت به المحكمة، ولا تزال تضطلع به، على السواء في وضع معايير دولية للقانون الدولي والعدالة وفي المساعدة على تعزيز سيادة القانون على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، فإن من الأمور البالغة الأهمية للنجاح الواسع للمحكمة فهم أعمالها من جانب المجتمع الدولي الواسع لا سيما بلدان يوغسلافيا السابقة.

وأود أن أشكر الاتحاد الأوروبي على التمويل السخي الذي قدمه لدعم مشاريع التوعية في المنطقة، وهي أداة حيوية لضمان أن يبقى إرث المحكمة إحدى الأولويات. ومن المؤكد أننا نتحمل مسؤولية نحو الإرث الذي نخلفه وراءنا. كما نتحمل مسؤولية نحو الضحايا وأسرهم.

وبالرغم من التحديات الجدية التي تواجهها المحكمة، لا نزال ملتزمين مع مجلس الأمن بضمان الإغلاق الكفؤ والمنظم لهذه المؤسسة بنهاية عام ٢٠١٧. وأعتقد أن مجلس الأمن والمحكمة يشاطران الهدف والتطلعات نفسها، وهي تحديدا، التوصل إلى اختتام ناجح لهذه التجربة الهامة للعدالة

الجنائية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وبدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتشجيعها، ستسعى المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، في ظل رئاستي، سعيا جديا لإحراز كل التقدم المطلوب من أجل الاضطلاع بولايتها وستواصل المحكمة العمل باعتبارها ترجمة ملموسة للالتزام بإنهاء الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي يونسن.

القاضي يونسن (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن تهاني الصادقة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن ممثلي اليابان ومصر وأوكرانيا والسنغال وأوروغواي على انتخاب دولهم أعضاء في مجلس الأمن ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأتمنى لهم كل النجاح في فترة عملهم.

كما أود أن أعرب عن امتنان المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأسرها لممثلي الأردن وتشاد وشيلي وليتوانيا ونيجيريا على خدمة دولهم في مجلس الأمن فيما يقتربون من استكمال فترات عملهم، وأن أعرب أيضا عن تقديري الصادق لسعادة السفير كريستيان باروس ميليت وفريقه على إدارة شيلي الفعالة والسلسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، التي كانت مفيدة في تسهيل التعاون بين المحكمتين الدوليتين وأعضاء مجلس الأمن.

والآن، وبعد ٢١ عاما من تقديم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن ارتكاب الإبادة الجماعية في رواندا إلى العدالة، فإنه لشرف وامتياز كبيرين لي أن أقف أمام المجلس اليوم لأطلع المجلس على التطورات المستجدة بشأن إغلاق المحكمة الوشيك ولأتكلم عن بعض الإنجازات البارزة التي حققتها المحكمة خلال العقدين الماضيين.

وأشعر بالفخر إذ أبلغ المجلس بأنه في يوم الاثنين، ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ستصدر المحكمة حكمها الخامس والأربعين والنهائي في الطعن في قضية نيراماسوهوكو وآخرين (”قضية بوتاري“) التي تشمل ستة متهمين. ولذلك، يمثل إصدار هذا الحكم تتويج أكثر من ٢١ عاما من الأعمال القضائية لكلتا الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف ويرمز إلى إنجاز المحكمة لمهامها القضائية الأساسية. وباستكمال هذه القضية، تغلق المحكمة بصورة رسمية أبوابها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ولن يتبقى سوى استكمال أنشطة التصفية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦. وبالقيام بذلك العمل، ستصبح المحكمة أولى المحاكم الجنائية الدولية المخصصة التي تستكمل ولايتها وتسلم المهام المتبقية إلى آليتها لتصريف الأعمال المتبقية، وهي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ويقدم تقرير المحكمة النهائي لمجلس الأمن استعراضا عاما لأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي أعمال شملت ٥ ٨٠٠ يوم من الإجراءات التي وجهت فيه المحكمة اتهامات ضد ٩٣ شخصا، وأصدرت ٥٥ حكما ابتدائيا و ٤٥ حكم استئناف واستمعت إلى إفادات مؤثرة لأكثر من ٣ ٠٠٠ شاهد سردوا بشجاعة بعض الحوادث التي تخلف صدمة نفسية ولا يمكن تخيلها خلال محاكمات المحكمة.

ومن بداية إنشاء المجلس للمحكمة، كان قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يدركون أهمية دورهم في صوغ المفاهيم القانونية الدولية وتقديم نموذج للأجهزة القضائية الوطنية بتدوين أوجه عديدة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي كانت، في وقت إنشاء المحكمة، غير مكتملة أو غير موجودة. ومثل إصدار الحكم النهائي في قضية أكايسو بداية هذه المهمة، إذ أن المحكمة أصدرت الحكم الأول الذي تصدره محكمة دولية بشأن جريمة الإبادة الجماعية وأصبحت المحكمة الدولية

الأولى التي تفسر تعريف الإبادة الجماعية الوارد في اتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨. وقدم الحكم أيضا أول إقرار من محكمة دولية بجريمة الإبادة الجماعية المرتكبة بحق التوتسي التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، واعتبرتها المحكمة لاحقا من الحقائق المعروفة للجميع التي لا يمكن التنازع فيها.

في قضية أكاييسو وبوتاري، أصدرت المحكمة فيما بين أول وآخر حكم العديد من الأحكام الجديدة التي كان لها أثر كبير قي تطور القانون الدولي، بما في ذلك أول إدانة لجرائم الاغتصاب والعنف الجنسي باعتبارها شكلاً من أشكال الإبادة الجماعية، وأول حكم ضد رئيس حكومة منذ محاكمات نورمبرغ وطوكيو. علاوة على ذلك، ومن خلال تعزيز الاجتهادات الفقهية بشأن جرائم العنف الجنسي من خلال الشكل الموسع للمشروع الجنائي المشترك ومساءلة من يتولون زمام السلطة، أصدرت المحكمة أحكاماً تشكل رادعاً قوياً لمن قد يرتكب جرائم مماثلة في المستقبل، مع توجيه رسالة واضحة للمجتمع الدولي بأن من يرتكب جريمة الإبادة الجماعية أو غيرها من الفظائع، أيا كان منصبه، لن يفلت من العقاب بعد الآن.

وما تلك المعالم إلا قليل من إسهامات فقهية رئيسية كثيرة قدمتها المحكمة للعدالة الدولية. ولكن، ما كان يمكن أن يتحقق شيء من ذلك لولا جهود جميع قضاة المحكمة والموظفين، الذين عملوا بإخلاص في فترات مختلفة على مدى السنوات الإحدى والعشرين الماضية. ولذلك، أود أن أعرب عن الامتنان والشكر للمدعي العام، السيد حسن بوبكر جالو، والمسجل، السيد بونغاني مايولا، وجميع رؤساء المحكمة والقضاة والمدعين العامين والمسجلين السابقين، على عملهم الذي لا غنى عنه لضمان ألا تغلق المحكمة أبوابها، بنهاية العام، إلا وقد استكملت ولايتها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أعرب عن تقديري الخاص للمستشار القانوني، السيد ميغيل دي سربا سواريس؛ والأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد ستيفن ماتياس؛ وموظفي مكتب المستشار القانوني لكل الدعم الذي قدموه لمكتبي وللمحكمة برمتها. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد أن المحكمة ما كان يمكن أن تكمل ولايتها بنجاح دون مساعدة من حكومة جمهورية رواندا. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن وفداً ضم المدعي العام والمسجل وشخصي، كرئيس، توجه إلى رواندا في الشهر الماضي لتقديم الشكر لحكومتها على دعمها الكبير وتعاونها مع المحكمة على مر السنين. ولولا دعم الحكومة الرواندية، ما كان يمكن إجراء التحقيقات والحصول على أدلة على الفظائع التي ارتكبت خلال الإبادة الجماعية، أو تقديم من وجهت لهم المحكمة عرائض الاتهام للمحاكمة.

علاوة على ذلك، فإن تطور برنامج الإحالة للمحكمة، والذي بلغ ذروته بنقل ثماني حالات من المحكمة إلى رواندا، يمثل جزءاً هاماً من إرث المحكمة، إذ لم يعزز العلاقة بين المحكمة ورواندا فحسب، بل أدى كذلك إلى إصلاحات موضوعية وإجرائية للقضاء الرواندي، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام، وكان الهدف منها جميعها تلبية المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وبرنامج الإحالة للمحكمة في مجموعه قدم للمجتمع الدولي نموذجاً للمحكمة الجنائية الدولية التي يمكن أن تتعاون مع السلطات الوطنية لإعادة بناء قطاع العدالة في بيئات النزاع وما بعد النزاع.

كما أن المحكمة مدينة بالامتنان لمضيفها الكريم خلال السنوات الإحدى والعشرين الماضية، جمهورية تنزانيا المتحدة. فمنذ قرر مجلس الأمن أن يكون مقر المحكمة في أروشا، تنزانيا، حظيت المحكمة بالدعم الثابت من حكومة تنزانيا التي قدمت المساعدة في مجالات لا تحصى، بما في ذلك المساعدة

فيما يتصل بالأمن وانتقال الشهود، ووحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة، وبشكل أعم، فيما يتعلق ببرامج المحكمة لبناء القدرات والتوعية. ومع إضافة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومحكمة العدل لشرق أفريقيا والآلية، تظل تترانيا مركزاً للقانون الدولي ومنارة للتطوير المستمر للعدالة الدولية في جميع أنحاء أفريقيا.

ومثلما كنت أفعل في الماضي، أود الآن أن أقدم للمجلس عرضاً موجزاً بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة التعويضات لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. وكما شرحت في إحاطتي السابقة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7332)، فقد أعدت المنظمة الدولية للهجرة، مشروع دراسة تقييمية وقدمته إلى حكومة رواندا. وتحدد تلك الدراسة الخيارات الممكنة لجبر الضحايا والناجين، وتبين بشكل ملموس وعملي سبل وضع تلك الخيارات وتنفيذها في رواندا، وكذلك سبل تمويل تلك البرامج. وسيصدر التقرير النهائي للدراسة في الوقت المناسب، ويحال بعد ذلك إلى الجهات المعنية، ويخطط لأنشطة المتابعة.

بالنسبة لمسألة هامة أخرى، نقل الأشخاص الذين برأهم المحكمة والمدانين الذين أخلي سبيلهم وما زالوا يقيمون في أروشا، أود أن أبلغ المجلس بأن مكتبي ومكتب المسجل سيواصلان تقديم كل الدعم الممكن للآلية، التي تولت المسؤولية عن ذلك العمل بالفعل، حتى نهاية العام. وأعتقد أن هذه المسألة ما زالت تشكل تحدياً كبيراً لمصداقية العدالة الجنائية الدولية، ومرة أخرى سوف أطلب مساعدة عاجلة من مجلس الأمن لإيجاد حل دائم لمشكلة ما زالت تواجه الأشخاص المفرج عنهم ممن برأهم المحكمة ومن أدانتهم، وبعضهم ظل يقيم في مترل آمن في أروشا لأكثر من عقد، دون أن يكون له ما يمكن أن يسمى بالمأوى.

وفيما يتعلق بالانتقال إلى الآلية، فإنني أفتخر بالتنويه إلى أن اعتماد الآلية على المحكمة في الخدمات الإدارية وغيرها آخذ في الانخفاض بدرجة كبيرة. وحتى الآن، نقلت المحكمة الموارد البشرية وشؤون السفر والمشتريات، وقرابة ٨٠ في المائة من المهام المالية إلى الآلية بالفعل. وسيتم نقل جميع المهام الإدارية المتبقية بحلول نهاية العام.

بالنسبة لمحفوظات المحكمة، ما زالت المحكمة تسهر على إعداد السجلات بطريقة تيسر إدارتها بشكل فعال بعد نقلها إلى الآلية، ويسعدني أن أبلغ المجلس أن المحكمة قامت بنقل ٨٠ في المائة من سجلاتها إلى الآلية. وتم فصل السجلات القضائية المتعلقة بقضية بوتاري على أن تنقل بعد صدور حكم الاستئناف القادم، وتأمل المحكمة أن يتم نقل ما تبقى من سجلاتها عند الإغلاق.

وإذ أتكلم أمام المجلس اليوم، أي قبل أقل من شهر على إغلاق المحكمة رسمياً، من الصعب ألا نفكر في إرث المحكمة وما سوف تتركه للأجيال القادمة. وفي هذا الصدد، عقدت في الأسبوع الماضي فعاليات بمناسبة إغلاق المحكمة، تضمنت افتتاح متتره السلام الجديد في أروشا تخليداً لذكرى الضحايا والناجين من الإبادة الجماعية في رواندا وتكريماً لعمل المحكمة، كما أقيم حفل ختامي رئيسي. وخلال تلك الفعاليات، جاء ممثلون من الدول الأعضاء إلى جانب ممثلي المحاكم الدولية والمحلية والمسؤولين الحكوميين والباحثين من مختلف أنحاء العالم لمناقشة إسهام المحكمة في تحقيق السلام والمصالحة في منطقة البحيرات الكبرى، لا من خلال العدالة فحسب، بل من خلال برامج بناء القدرات والتوعية التي أنشأتها على مر السنين.

ومن خلال استكمال العمل القضائي الأساسي للمحكمة ببرامج أخرى، خصوصاً تلك التي جرت في رواندا، مثل تنفيذ حملات التوعية بشأن الإبادة الجماعية وحلقات العمل والدورات التدريبية التي تركز على تعزيز قدرة القضاء الرواندي وإنشاء مركز Umusanzu mu Bwiyunge للمعلومات، في

كيغالي، إلى جانب عشرة مراكز إضافية في محافظات مختلفة في رواندا، تمكنت المحكمة من سد الفجوة بين المحكمة والسكان الروانديين وضمان إحقاق العدالة، وربما لا يقل أهمية النظر إلى أن ذلك قد تم بواسطة المتضررين مباشرة من الإبادة الجماعية.

وفي غضون الشهر الأخير من عمل المحكمة، فإنها تواصل التأكد من أن المعارف المكتسبة والدروس المستفادة طوال فترة وجودها لن يتم تمريرها إلى خليفتها، أي الآلية، فحسب، بل يجري تشاطرها مع الولايات القضائية الوطنية والدولية الأخرى أيضاً. ومن خلال إعداد المدعي العام للكتيبات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بما في ذلك كتيبات بشأن مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وإحالة القضايا الجنائية الدولية إلى المحاكم الوطنية، وتعقب الهاربين من العدالة الدولية وإلقاء القبض عليهم، وكذلك من خلال تشاطر المحكمة خبرتها في مجال العدالة الجنائية مع البلدان والهيئات القضائية في جميع أنحاء أفريقيا وخارجها، عززت المحكمة بشكل مباشر قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية على مقاضاة الجرائم الدولية بشكل فعال وتأكدت من أن عمل المحكمة سيظل يساعد قضاة المستقبل في محاكمة الجرائم الدولية لفترة طويلة بعد إغلاق المحكمة.

بما أن هذه أخر مرة أقف فيها أمام مجلس الأمن بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أود أن أشكر مرة أخرى جميع الذين دعموا عمل المحكمة، وأعرب عن أملي الصادق في أن جزءا من إرثها، وهي تغلق أبوابها سيكمن في إمكاناتها الهائلة لإحقاق العدل الذي يدعمه المجلس. ونجاح المحكمة نجاح للمجلس لأنه يسلط الضوء على إمكانيات تصدي العدالة للنزاعات ومكافحة الإفلات من العقاب وتقديم على الأقل بعض العزاء لضحايا الجرائم البشعة. وقد أثبتت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن هذا ممكن. وقد تشرفت بالعمل على تحقيق ذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي يونسن على إحاطته الإعلامية وأهنئه.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل أمام المجلس مرة أخرى لأوافي الأعضاء بمعلومات عن عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وقبل أن أشرع في الإدلاء بملاحظاتي، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن امتناني للفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وأن أتقدم بشكر خاص إلى الوفد الشيلي على قيادته الرائعة للفريق.

وكما هو الحال دائما، لا بد لي أيضا من التأكيد على عميق تقديري للمساعدة المقدمة إلى الآلية من مكتب الشؤون القانونية، لا سيما من المستشار القانوني نفسه، السيد ميغيل دي سيربا سواريس، والأمين العام المساعد للشؤون القانونية؛ السيد ستيفن ماثياس. فدعمهما ودعم كامل فريقهما لا يزالان قيمين للآلية ولاستمرار نجاحها.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أنني أمثل أمام المجلس اليوم إلى جانب اثنين من أصدقائي وزملائي، فاغن يونسن رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكارمل أغيوس رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذا يوم تاريخي لهما وللمحكمتين اللتين يمثلانها. لقد عرض الرئيس يونسن التقرير النهائي (S/2015/577) إلى المجلس بالنيابة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأود أن أشيد به على النزاهة والتفاني اللذين أدار بهما تلك المحكمة منذ عام ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، فإن الرئيس أغيوس يمثل أمام المجلس للمرة الأولى بصفته رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكان من دواعي سروري البالغ أن أعمل معه عن كثب خلال السنوات الأربع

الماضية عندما كان نائب رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأتمنى له كل النجاح وهو يقود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة نحو إنجاز مهامها المتبقية الحيوية في السنوات الأخيرة للمحكمة.

وكما يوضح التقرير الخطي لفترة الأشهر الستة (S/2015/883) الذي قدمته مؤخرا الآلية، فإنها تواصل الاضطلاع بالولاية الموكلة إليها وتقوم بذلك على نحو يجسد الالتزام بأعلى المعايير الممكنة فضلا عن رؤية المجلس المتعلقة بمؤسسة صغيرة وفعالة ومقتصدة.

ومنذ آخر مرة مثلت فيها أمام المجلس (انظر S/PV.7455)، أصدر قضاة الآلية عددا كبيرا من الأوامر والقرارات القضائية، تتناول كل شيء، من إنفاذ الأحكام إلى طلبات استعراض الأحكام إلى طلبات تغيير تدابير الحماية الممنوحة للشهود والضحايا الضعفاء. وفي الوقت نفسه، واصلت جميع الأجهزة الثلاثة للآلية التحضير على الصعيد العامل لطلبات الاستئناف التاريخية التي يتوقع أن تبدأ في ربيع عام ٢٠١٦، فضلا عن محاكمات الهاربين المتبقين الذين أصدرت بحقهم لوائح اتهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتتحمل الآلية المسؤولية عن قضاياهم.

وخلال الأشهر الستة الماضية، أحرز التقدم أيضا في العمل المتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي للآلية، ومن المتوقع أن يتم في الأشهر القادمة وضع عدد من السياسات العامة والصكوك التنظيمية الأخرى لمعالجة مسائل تشمل المساعدة القانونية والوصول إلى المحفوظات. كما واصلت الآلية رصد الإجراءات المحالة للمحاكمة في رواندا وفرنسا، وتلقي والرد على طلبات المساعدة فيما يتعلق بالإجراءات في المحاكم الوطنية. وواصلت الآلية أيضا الإشراف على تنفيذ الأحكام في عدد من الدول في قارتين، ولا يزال تقدر تقديرا بالغا التزام وتعاون تلك الدول التي تنفذها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحراز أوجه تقدم مهمة في الفرعين من حيث إعداد ونقل السجلات من المحكمتين إلى الآلية، إذ أن غالبية سجلات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ذات القيمة الدائمة أو الطويلة الأجل أصبحت الآن في عهدة الآلية. وفي نفس الوقت، استمرت الآلية في اتخاذ عدد من الخطوات، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، بغية تيسير زيادة فرص الوصول إلى الوثائق التي عهد بها إليها.

وفي فرع أروشا، كانت الأشهر الستة الماضية حافلة بالأعمال على نحو خاص، إذ أن الآلية تولت بصورة متزايدة المسؤولية عن المهام والالتزامات المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بما في ذلك المسؤولية عن مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في انتظار إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في نهاية عام ٢٠١٥. وقد تعاون عدد من الأقسام الإدارية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع موظفي الآلية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتأكد من أن جميع الترتيبات والهياكل التعاقدية قائمة في فرع الآلية بأروشا بغية ضمان عدم انقطاع تقديم الخدمات الإدارية عقب إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويستمر التقدم فيما يتعلق بتشييد المباني الدائمة للآلية في أروشا. ونحن ممتنون جدا للدعم السخي الذي قدمته حكومة تنزانيا والمساعدة التي لا تقدر بثمن من مختلف مكاتب الأمانة العامة في سياق هذا المشروع.

وأود أن أشير إلى أن كل هذا تم إنجازه في الوقت الذي كانت فيه الآلية، إلى جانب عدد من الإدارات والمكاتب الأخرى على نطاق الأمم المتحدة، تجتاز العملية الشاقة للانتقال إلى نظام أوموجا.

وفي حين أن الفترة المشمولة بالتقرير كانت مثمرة، فإن الآلية ما زالت تواجه بعض التحديات، وهي التحديات التي تكلمت عنها سابقا. وعندما فتحت الآلية أبوابها في أروشا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، كان هناك تسعة أفراد أصدرت

بحقهم لوائح اتهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولم يتم بعد القبض عليهم وتقديمهم إلى المحاكمة. وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلها المدعي العام جالو، لدينا اليوم أنباء سيقدم بشأنها المدعي العام إحاطة إعلامية إلى المجلس بعد لحظات. وإذ تتواصل أنشطة الآلية لتعقب الهاربين، لا بد من مشاركة والتزام الدول الأعضاء إذا كنا نريد أن نكفل اعتقالهم. ويجب أن نضمن ذلك. واستمرار اهتمام المجلس بهذه المسألة أمر حيوي يستحق بالغ التقدير.

والتحدي الثاني الذي تواجهه الآلية ينطوي على إعادة توطين العدد الصغير من الأشخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الذين أكملوا الأحكام الصادرة عن تلك المحكمة. وما زالت الآلية تسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز إعادة التوطين، ولكننا كما هو الشأن فيما يتعلق بالهاربين، نعتمد على مشاركة المجتمع الدولي لحل التحدي الإنساني الذي تشكله المسألة.

ويشكل هذا التحدي، في العديد من جوانبه، تحديا للعدالة الدولية ذاتها.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أشير إلى أنه، عملا بالبيان (S/PRST/2015/21) الصادر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الآلية تقريرا في ما يتصل باستعراض عملها خلال الفترة الأولية من عملياتها ووفرت معلومات إضافية لتيسير عملية الاستعراض الهامة هذه. وأنا ممتن كل الامتنان على الاهتمام الذي تولونه، سيدي الرئيس، وزملاؤكم لاستعراض عمل الآلية. والآلية على استعداد لتقديم المزيد من المعلومات أو المساعدة التي قد تكون مفيدة للمجلس في ما يتعلق بالانتهاء من الاستعراض في موعد غايته ٢١ كانون الأول/ديسمبر، على النحو الذي دعا إليه البيان الرئاسي.

لقد حققت الآلية الكثير خلال الفترة الأولية من عملياتها، وفي الواقع، خلال الأشهر الستة الماضية فقط أيضا. وبينما ما زال هناك الكثير من العمل الهام الذي يجب القيام به، بما في ذلك إتمام المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي يُنتظر أن تندرج في نطاق اختصاص الآلية، فإن الآلية مستعدة للاضطلاع بهذا العمل بكفاءة مع مراعاة المجموعة الكاملة من الحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة.

وبينما تقترب الفترة الأولية من عملياتها من نهايتها، وهي فترة استفادت الآلية خلالها أيما استفادت من دعم محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا ومن التعايش معهما، فإن الآلية تقف على قدميها بصورة متزايدة بوصفها مؤسسة مستقلة، مؤسسة تتعلم من الدروس المستفادة من المحاكم التي سبقتها وتفي بالتزاماتها وولايتها على نحو اقتصادي وبصورة فعالة.

وفي هذا الصدد، يتوقف نجاح الآلية إلى حد كبير على الإدارة الفعالة التي تركز على البحث عن سبل جديدة قائمة على المبادئ لضمان تحقيق الاقتصاد في النفقات والكفاءة، والتي تستفيد بصورة كاملة من الهيكل والإطار القانوني المبتكرين للآلية. وعلى سبيل المثال، فإن النظام الأساسي ينص على تكليف قضاة منفردين، وليست دوائر ابتدائية كاملة كما كان الحال مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة – بالنظر في معظم المسائل في المرحلة الابتدائية للمحاكمات. ولكن حتى في الحالات التي ينص فيها النظام الأساسي على تكليف هيئات محاكمة متعددة القضاة، يمكن تحقيق وفورات كبيرة مقارنة بمحكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا نتيجة اضطلاع قضاة مرحلة ما قبل المحاكمة ومرحلة ما قبل الاستئناف بالكثير من الأعمال التحضيرية للقضايا، حيث لا تشارك الهيئة القضائية الكاملة إلا إذا لزم الأمر وفي هذه الحالات، فإن أعضاء الهيئة لا يتقاضون أجرا

إلا عن أيام عملهم الفعلي. كما أن الهيئة القضائية الكاملة ستقوم بهذا العمل عن بعد ما لم يكن وجودها مطلوبا في أحد مقار الآلية.

وأود أن أؤكد للمجلس أنني وزملائي من الرؤساء سنواصل استثمار كل طاقاتنا مع التركيز على المساعدة في ضمان أن ترقى الآلية إلى مستوى ما تحمله من وعد وأن تكون حقا نموذجا لما ينبغي أن تكون عليه أية مؤسسة قضائية دولية. وبذلك، فإن الآلية لن تكون فخرا للأمم المتحدة وللمجلس فحسب. إن الآلية ستكون أيضا – شأنها في ذلك شأن محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة قبلها – بمثابة تجسيد حيوي ومستمر لتفاني المجتمع الدولي في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي عالم لا تزال الصراعات المسلحة محتدمة في قارة تلو الأخرى، وحيث تتواصل الفظائع بلا هوادة ضد المدنيين وحيث يمكن انتهاك القانون الدولي الإنساني مع الإفلات من العقاب – في عالم كهذا، يجب ألا نقلل من شأن هذه المؤسسات التي ترمز إلى التزامنا المشترك والمستمر بالمساءلة القائمة على المبادئ والقانون الدولي واحترام سيادة القانون، ومن أهمية الحاجة إليها. ويجب ألا نقلل من قيمة مؤسسات كالآلية تبرهن على أن احترام سيادة القانون يجب أن يكون فوق كل اعتبار، وعلى أننا لا يمكن أن نتغاضى عن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ولن نفعل ذلك، وعلى أنه يمكن إقامة العدل بكفاءة وعلى نحو اقتصادي ولكن وفقا لأعلى المعايير الممكنة. وربما كان الأمر أكثر أهمية الآن، فيما ننظر بيأس إلى أعمال العنف والانتهاكات التي لا توصف والتي لا تزال تُرتكب في الصراعات في جميع أنحاء العالم، أن يتخذ المجلس جميع الخطوات الممكنة لضمان تحقيق الأدوات الهامة المتاحة له في مكافحة الإفلات من العقاب، كالآلية، لكامل إمكاناتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد براميرتز.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتهم مرة أخرى بشأن التقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام في إنجاز ولايته.

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلنا بذل كل جهد ممكن لاستكمال عملنا بخصوص المحاكمات ودعاوى الاستئناف النهائية المعروضة على المحكمة. وكما ذكر الرئيس بالفعل، فإن العمل جار في أربع محاكمات وثلاث دعاوى استئناف نهائية. وينتظر مكتبي صدور أحكام ابتدائية في محاكمتين، محاكمة كاراجيتش وشيشيلي. وفي قضية ملاديتش، نواصل التركيز بقوة على الرد على الأدلة التي قدمها الدفاع. وفي قضية هاجيتش، يستكشف مكتبي كل الخيارات المعقولة لكي يتسنى الانتهاء من تلك المحاكمة.

وفيما يتعلق بدعاوى الاستئناف، فقد قدم مكتبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير مرافعاته الشفوية في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، ونشير إلى أنه من المقرر صدور الحكم الاستئنافي في هذه القضية خلال الأسبوع المقبل. وفي الأسبوع المقبل، سنقدم أيضا مرافعاتنا الشفوية في قضية ستانيشيتش وجوبليانين. وأخيرا، في قضية برليتش وآخرين، تم الاطلاع على دعوى الاستئناف بكاملها وننتظر وضع الجدول الزمني للمرافعات الشفوية.

لا يزال تناقص الموظفين يشكل تحديا مستمرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عين مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين العديد من موظفي شعبة الاستئناف لدينا. كما شهدنا تناقصا كبيرا في عدد الموظفين خلال الشهور القليلة الماضية في فريق محاكمة

ملاديتش. ومع ذلك، فإن مكتبي يتغلب على تلك التحديات وغيرها. ونواصل تقليص عدد موظفينا حيث ألغينا ٥٠ في المائة من الوظائف منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن خلال تحسين كفاءة عملياتنا والإدارة المرنة لمواردنا من الموظفين، نعمل على ضمان ألا يؤخر هذا التناقص الانتهاء من عملنا. وفي المرحلة النهائية من ولايتنا، فإننا نتوقع على نحو متزايد تلقي دعم من مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من خلال ازدواج المهام وغير ذلك من الترتيبات الفعالة من حيث التكلفة، تماما كما دعمنا الآلية في مرحلة بدء عملها.

وتواصل بلدان يوغوسلافيا السابقة التعاون مع مكتبي والاستجابة على النحو المطلوب لطلباتنا للحصول على المساعدة. وحتى في هذه المرحلة المتأخرة من ولاية المحكمة، يظل تعاون الدول أمرا ضروريا لتمكيننا من الانتهاء من عملنا في الموعد المحدد. ولذلك، فإنني على ثقة بأنه في ما يتعلق بقضية انتهاك حرمة المحكمة المعلن عنها في الأسبوع الماضي، ستحافظ صربيا على سجلها الأخير من التعاون الكامل وتنفيذ أوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة على النحو المناسب.

وفي ما يتعلق بقضايا الفئة الثانية التي أحالها مكتبي إلى المدعين العامين على الصعيد الوطني، فقد أشرت في تقاريري السابقة إلى قلقنا البالغ إزاء التأخيرات من جانب مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في النظر في تلك القضايا. وخلال زيارتي إلى سراييفو في أيار/مايو، أكد لي المدعي العام أن قرارات الادعاء ستصدر قبل نهاية العام في جميع قضايا الفئة الثانية المتبقية. ويسرني أن أفيد بأنه تم الوفاء بهذا الوعد إلى حد كبير. وبينما قد لا يتم الانتهاء من بعض القضايا حتى وقت مبكر من السنة المقبلة، من الواضح أن مكتب المدعي العام قد ضاعف جهوده خلال الأشهر الستة الماضية وأعاد تخصيص موارد كبيرة للقضايا التي أحالها مكتبي إليه قبل بضع سنوات.

غير أنه لا يزال هناك عدد من الشواغل في جميع أنحاء المنطقة.

والتقدم في قضايا جرائم الحرب المنظورة على الصعيد الوطني متفاوت ولا يزال هشّاً.

وفي البوسنة والهرسك، أفاد مكتب المدَّعي العام بأنه أصدر عدداً كبيراً من لوائح الاتهام في السنوات القليلة الماضية. ذلك هو الخبر الإيجابي. ومكتبي يرحب بتلك النتائج، لكنه يلاحظ أيضاً أنَّ الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب لن تتحقق بهامش واسع. ومكتبي يشجِّع مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك على تكريس جهوده لمتابعة القضايا الأكثر تعقيداً والأعلى أولوية، عملاً بالاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التعاون بين مكاتب المدَّعين العامِّين على مستوى الدولة ومستوى الكيانين والمقاطعات والكانتونات يواجه مشاكل، وهناك توافق آراء عام على أنَّ قطاع العدالة لا يلبِّي حتى الآن توقعات الجمهور.

وفي صربيا، يتواصل تحقيق نتائج هامَّة، بما في ذلك في التعاون الإقليمي واستخراج الجثث من المقابر الجماعية. وتقريري (S/2015/874، المرفق الثاني) يؤكد أنَّ عملية المساءلة في صربيا قد وصلت إلى مفترق حرِج. وإحراز مزيد من التقدم في صربيا سيقتضي التزاماً سياسياً قوياً. وفي هذا الصدد، فإن حقيقة أنَّ وزراء بارزين في الحكومة قد رافقوا في الأسبوع الماضي مجرم حرب مُداناً، هو الجنرال فلاديمير لازاريفيتش، ورحبوا بعودته إلى صربيا بعد إطلاق سراحه، ترسل إشارة خاطئة تماماً.

وفي كرواتيا، حدث تطور هامٌّ في التعاون الإقليمي بإحالة قضية من الفئة الثانية من البوسنة والهرسك إلى السلطات الكرواتية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت السلطات الكرواتية في الأسبوع الماضي عملية لإخراج الجثث من مقبرة جماعية يُعتقَد

أنها تضمّ رفات الصرب الكرواتيين الذين قُتِلوا أثناء عملية العاصفة. ولدى القضاء الكرواتي الآن فرصة هامة لكي يُثبِت بوضوح أنَّ عملية المساءلة تتواصل بصورة مستقلة ومحايدة.

ومع الاعتراف بالتقدم الذي تمَّ إحرازه، من الواضح أنه يمكن وينبغي تحقيق المزيد من المساءلة في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. فالضحايا من كل مجموعة غير راضين عن بقاء التحقيقات في حوادث مروِّعة عديدة دون حل بعد سنوات طويلة جداً. ومع أنه يجري تقديم أولئك الذين ارتكبوا الجرائم مباشرة للمحاكمة، فإنَّ الإفلات من العقاب يبقى القاعدة بالنسبة للقادة من الرتب العليا والمتوسطة الذين خططوا للجرائم وأمروا بها ويسَّروها. وما برح التعاون الإقليمي يواجه تحديات عديدة، حتى أنه تراجع في بعض النواحي. ويمكن التصدي لتلك التحديات بإرادة سياسية ومساعدة تقنية ملائمة. وفي حدود الموارد المتاحة، سيواصل مكتبي دعم السلطات القضائية الوطنية في تحقيق مساءلة أكمل، كما فعلنا منذ اعتماد استراتيجية الإنجاز.

والأشخاص المفقودون من جميع أطراف النزاع يجب العثور عليهم وتحديد هوياتهم. وقد أُحرِز تقدم كبير، بفضل عمل منظمات مثل اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، لكنَّ عدداً كبيراً جداً من الأسر ما برحت تجهل مصير أحبَّائها. وأثناء زيارتي لسراييفو قبل بضعة أسابيع، اجتمعت بالسلطات الوطنية المسؤولة عن المفقودين وشركائها الدوليين. وكانوا مُجْمِعين في رأيهم أنه إذا أُريد إحراز مزيد من التقدم الملموس، فإنه يجب تشجيع أولئك الذين يعرفون أماكن المقابر الجماعية ومواقع الدفن الأخرى على أن يتقدَّموا بمعلوماتهم. لكنَّ مجرمي الحرب ما برحوا يُمجَّدون اليوم في قطاعات عديدة من المجتمع، والأشخاص الذين يقدِّمون المعلومات بشأن المفقودين يخاطرون بإمكانية وصمهم بالخيانة وتعرُّضهم لانتقام محتمَل. لذا، يدعو مكتبي جميع دول المنطقة إلى القيام بحملات توعية عامة كبرى، تشجِّع الشهود، بما يشمل مرتكبي الجرائم ومعاونيهم، على التقدم بمعلومات عن الأشخاص المفقودين.

ومع اقتراب نهاية ولايتنا، فقد بات لدى مكتبي فرصة محدودة لاستخلاص رؤانا التشغيلية الرئيسية وجعْلها متاحة للآخرين في المستقبل. ونعتقد أنَّ ذلك أساسي لتعظيم قيمة الاستثمارات في عملنا وتعزيز المحاكمات التي ستجريها محاكم أخرى مستقبلا. وكمساهمة أولى، أنجز مكتبي الآن تقييماً مفصَّلاً لعملنا المتعلق بمقاضاة جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ومن المقرر نشره في نيسان/أبريل من السنة المقبلة. وقد قمنا بدراسة أمينة للتحديات التي واجهناها والاستراتيجيات التي اعتمدناها والنتائج التي حققناها والأشياء التي كان يمكن أن نقوم بها على نحو أفضل بكثير. وصمَّمنا المنشور لكي يكون مورداً عملياً للمدَّعين العامِّين الآخرين الذين يجابهون تحديات مماثلة.

وختاماً، إنَّ الهدف الأهمَّ لمكتبي هو إنجاز القضايا المتبقية، عملاً باستراتيجية الإنجاز. وسنواصل تقليص عدد الموظفين وخفض النفقات بشكل كبير. كما سنواصل دعم وبناء القدرات في قطاعات العدالة الجنائية الوطنية، التي تحاكم جرائم الحرب في غرب البلقان. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه نتيجة لقيادة المجلس، باتت اليوم يوغوسلافيا السابقة أحد الأمثلة الأكثر نجاحاً على التكاملية في العدالة الجنائية الدولية.

غير أنَّ استراتيجية الإنجاز ليست ببساطة مسألة تقليص العمليات وإحالة مسؤولياتنا إلى محاكم وطنية. فقضايانا الأخيرة في المحكمة هي بين أهمِّ القضايا التي تولَّيناها. ومن المتوقَّع في شهور قليلة إصدار حكْم المحاكمة في القضية المرفوعة ضد رادوفان كاراجيتش، الرئيس السابق لجمهورية صربسكا. ويجب عدم إغفال أهمية هذه المرحلة.

ومع أنَّ مكتبي اتخذ العديد من الإجراءات لمقاضاة قادة عسكريين ومدنيين من جميع أطراف النزاعات، عملاً بالولاية

المناطة به من قبل مجلس الأمن، فقد تكون محاكمتا كاراجيتش وملاديتش أفضل توضيح لسبب إنشاء المحكمة، فضلاً عن التحديات العديدة التي تعيَّن علينا تجاوزها. ولهذا السبب، فإنَّ الانتهاء منها بنجاح سيكون الدليل الذي لا يرقى إليه الشك على الالتزام الذي يُبديه المجلس والأمم المتحدة ودولها الأعضاء بالسلام والأمن والعدالة على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد براميرتز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جالو.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): يسرُّني أن أقدم مرة أخرى إلى مجلس الأمن تقريري النصف السنوي (S/2015/883، المرفق الثاني) والتقييم المتعلق بعمل مكتب المدَّعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وللمرة الأخيرة في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واسمحوا لي أن أبدأ بآلية تصريف الأعمال المتبقية.

مع الإغلاق الوشيك لمحكمة رواندا، تولَّى مكتب المدَّعي العام لدى الآلية مهامَّ مكتب نظيره في تلك المحكمة، وهو يواصل القيام بذلك تدريجاً في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد كُثِّفت الأنشطة في تعقُّب الفارِّين الثلاثة الذين من المقرر أن تتولى الآلية محاكمتهم. ونبذل جهوداً كبيرة لضمان اعتقالهم ومحاكمتهم أمام الآلية أو في رواندا كما ينبغي. وفي هذا الصدد، يسرُّني إبلاغ المجلس بأنَّ لاديسلاس نتاغانزوا، أحد المتهمين الستة الذين أحالت المحكمة الدولية لرواندا قضاياهم للمحاكمة في رواندا، قد اعتُقِل في الساعات الـ ٢٤ الماضية، وهو حالياً في عهدة شرطة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويواجه نتاغانزوا، العمدة السابق لبلدة نياكيزو في بوتاري، اتهامات بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في ما يتعلق بمقتل آلاف التوتسي في أبرشية سياهيندا في بوتاري، وبإصدار الأوامر باغتصاب عدة نساء، وبالتحريض على أعمال قتل التوتسي.

ونودّ أن نشكر سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدة بلدان أخرى على تعاونها في هذه العملية بالتحديد، ونحثُّ في الوقت نفسه جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء الترتيبات اللازمة لضمان نقل المتهم إلى رواندا للمحاكمة دون إبطاء، تنفيذاً لأمر دائرة الإحالة التابعة لمحكمة رواندا. وأطلب إلى المجلس أن يحثَّ جميع الدول على التعاون الكامل في اعتقال ونقل الفارِّين الثمانية الباقين. فهذا أساسي تماماً لتكملة تدابيرنا الداخلية في التعقُّب إذا أُريد لها أن تؤتي أُكُلها.

وعلى صعيد الأنشطة القضائية، حدثت مؤخراً زيادة ملحوظة في تقديم الالتماسات لدى الآلية. ففي الأشهر الستة الماضية وحدها منذ حزيران/يونيه، ظلَّ فرعا أروشا ولاهاي منشغِلَين في إجراءات التقاضي بخصوص ٢٣ قضية. ومع تقليص حجم المحكمتين، دُعِي موظفو الآلية بشكل متزايد إلى أداء مهامّ متعددة بغية الاستفادة القصوى من موارد مكتب المدَّعي العام وتوفير مزيد من المرونة وتنفيذ ولاية الآلية في ما يتعلق بكل من مهامِّها الجوهرية والمخصصة. وقد اعتمدنا أيضاً استراتيجيات أخرى لتحقيق الكفاءة القصوى، بما في ذلك من خلال تأخير عمليات التوظيف بغية التكيُّف للتغييرات في جدول محاكمات محكمة يوغوسلافيا السابقة. ومع وجود الموظفين في مكاتبهم الآن في لاهاي – ١٠ وظائف مستمرة و ٢٦ موظفاً مخصصاً – فإنَّ التحضيرات المكثَّفة جارية فعلياً تحسبا لدعاوى استئناف محتَملة في قضايا فويسلاف شيشيلي، رادوفان كاراجيتش وغوران هاجيتش في الأشهر المقبلة.

وما زال تقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية يشكل جزءا هاما من عمل مكتب المدعي العام للآلية. وفي الأشهر الستة الماضية، قمنا بمعالجة حوالي ١٣٥ طلبا للمساعدة قدمته ثمان من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وبذلك بلغ

مجموع الطلبات الواردة خلال الـ ١٢ شهرا الماضية ٣٤٣. ويمثل ذلك عبئا عمليا كبيرا، يسرني أن أعلن أن مكتب المدعي العام للآلية ظل يديره بكفاءة، من خلال تعددية مهام الموظفين، بالإضافة إلى تدابير أخرى. وفي ذلك الصدد، أصدرت عدة مبادئ توجيهية وبروتوكولات بمدف تبسيط الإجراءات فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية.

وقد آلت معظم السجلات والمواد الخاصة بالتحقيقات والملاحقات القضائية إلى مكتب المدعي العام للآلية من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومن المقرر أن تنقل المواد المتبقية بعد إصدار الحكم في قضية بوتاري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ليكتمل نقل جميع سجلات مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى فرع الآلية في أروشا. وقد تم الآن نقل كامل قاعدة بيانات جمع الأدلة التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومشغلات الشبكة ومعداتها المشتركة، فضلا عن المستودع الذي يحوي الأدلة المادية لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي تحت إدارة مكتب المدعي العام لفرع أروشا. ويواصل فرع لاهاي العمل مع مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للإعداد للتسليم التدريجي لسجلات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية بالترادف مع إكمال برنامج المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وتعكف الآلية كذلك على رصد القضايا المحالة من المحكمة الدولية لرواندا إلى رواندا وفرنسا. وقد تم الآن اختتام مرحلة التحقيق في قضية مونييشياكا في فرنسا، وبعد رفض الدعوى من قبل قاضي التحقيق، حسب توصية المدعي العام الفرنسي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، فإن القضية الآن في مرحلة الاستئناف في فرنسا. ويتوقع كذلك أن تكتمل قضية بوسيباروتا، وهي أيضا أمام قاضي تحقيق في فرنسا – كما أخطرت – بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٦ لتبدأ المحاكمة حسبما هو متوقع، في حال قيامها، بنهاية عام ٢٠١٦، وفي هذه الحالة من غير المحتمل اصدار حكم نهائي قبل منتصف عام ٢٠١٧. ومن المقرر الآن أن يصدر الحكم في قضية أُوينكيندي في رواندا في كانون الأول/ديسمبر، في أعقاب المرافعات الختامية في تشرين الثاني/نوفمبر، في حين تقرر البدء في محاكمة قضية موناغيشاري في ٧ يناير ٢٠١٦.

وأنتقل الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فقبل أسبوع أو أكثر، في ١ كانون الأول/ديسمبر، نظمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حفلها الختامي الرسمي في أروشا إيذانا بختام أعمالها – باستثناء الحكم في قضية بوتاري – والولاية المسندة إليها. ونتوقع أن يصدر الحكم في قضية بوتاري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وقد كانت مسيرة طويلة وصعبة بالنسبة لجميع المعنيين بكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة في رواندا في عام ١٩٩٤، ولتحقيق العدالة للمجتمع الذي تعرض إلى أفظع المآسي الإنسانية في العصر الحديث.

لقد وردت الإحصاءات الخاصة بالقضية كاملة في التقرير (انظر S/2015/884) المعروض على المجلس، فضلا عن اللمحة العامة عن تنفيذ ولايتنا، ولست بحاجة إلى تكرار تلك التفاصيل. ومن خلال تلك القضايا، ثبتت المحكمة، في عملية قضائية اتسمت بالتزاهة والشفافية، وقائع ما حدث في رواندا في عام ١٩٩٤. وأخضعت للمساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وساهمت بقدر كبير في تطوير الاجتهاد القضائي والممارسات الجيدة في التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية. إن أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بما في ذلك اجتهاداتها القضائية وممارساتها وإجراءاتها، تقدم، في اعتقادي، بعض الدروس الهامة – المستفادة من التحديات التي واجهتنا في محاولة التصدي لها – للمحاكم الوطنية والمحاكم الدولية في سبيل المضي قدما بمهمة التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية. وينبغي أن يستمر توثيق هذه الدروس والممارسات،

الذي بدأ بالفعل في الأعوام الأخيرة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من قبل الآخرين لصالح الأجيال المقبلة.

ونحن مدينون بالعرفان للكثيرين على دعمهم الضروري والحاسم لتنفيذ ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولمجلس الأمن، وللأمين العام، وللأمانة العامة، لا سيما مكتب الشؤون القانونية وقيادته، بالإضافة إلى الهيئات الأخرى، وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعاون في تعقب الفارين وإلقاء القبض عليهم وفي جميع الجوانب الأخرى من عملياتنا؛ ولحكومة وشعب رواندا، اللذين كان لدعمهما وتعاونهما أهمية حاسمة في مساعدتنا في إجراء التحقيقات، وفي الوصول إلى الشهود والحصول على الأدلة وفي تنفيذ استراتيجيتنا بإحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية؛ ولحكومة وشعب تنزانيا، اللذين استضافانا بسخاء على مدى أكثر من عقدين؛ ولآلاف الشهود – في الادعاء وفي الدفاع على حد سواء – الذين كان عليهم السفر إلى أروشا للإدلاء بشهاداتهم والذين كان عليهم في كثير من الأحيان استحضار التجارب المؤلمة وسردها من أجل تزويد المحكمة بالأدلة الموضوعية؛ ولجميع موظفي المحكمة، في الدوائر، وقلم المحكمة ومكتب المدعي العام، بما في ذلك القضاة، الذين قدموا أفضل ما لديهم من وقت ومهارات بتفان والتزام.

وأشيد بصفة خاصة بأسلافي، المدعين العامين ريتشارد غولدستون، ولويز أربور وكارلا دل بونتي، الذين ساهموا، كل على حدة، مساهمة قيمة في أعمال مكتب المدعي العام والمحكمة؛ وللرئيس فاغن يونسن، ولرئيس قلم المحكمة مايولا ولأسلافهما؛ وكذلك، بطبيعة الحال، لزملائنا في الدفاع، وهم عنصر لا غنى عنه في أي إجراءات قضائية عادلة. وذلك لأن إرث أي عملية قضائية، في نهاية المطاف، قد يتحدد أكثر بإنصافها أكثر منه باجتهاداتها القضائية أو بإحصاءاتها.

لقد أنجز الكثير بتحقيق العدالة للضحايا والناجين وبمساءلة الذين ارتكبوا أعمال الإبادة الجماعية، غير أنه ما زال هناك ما يتعين القيام به. فالثغرات الحالية في الإفلات من العقاب ينبغي أن تغلق بالمساءلة الواجبة. وعلى الدول الأعضاء تقديم أقصى قدر من التعاون إلى الآلية لضمان اعتقال ومحاكمة الهاربين الثمانية الآخرين. ولا بد من محاكمة مئات المشتبه في اقترافهم جرائم الإبادة الجماعية في بلدان اللجوء أو تسليمهم إلى رواندا لمحاكمتهم. ويجب نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم وإطلاق سراحهم والذين هم حاليا تحت رعاية الآلية في أروشا، إلى حيث يمكنهم استئناف حياتهم. إن إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي المحكمة المخصصة الأولى من نوعها التي تنجز عملها، مناسبة هامة. غير أنها مجرد نهاية فصل. فيجب أن يستمر الكفاح العالمي من أجل العدالة والمساءلة ويجب تكثيفه، بالبناء على إرث المحكمة الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بل والمحاكم المختلطة.

وختاما، أسجل تقديري لمجلس الأمن، وللأمين العام على إعطائي الفرصة للقيام بمهمة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومن ثم، تولي قيادة عملية التحقيق والملاحقة القضائية في ذروة انشغال المحكمة بعبء العمل، خلال تنفيذ استراتيجية الإنجاز، وخلال المرحلة الانتقالية، ونحن ننشئ آلية تصريف الأعمال المتبقية. وإني ممتن كثيرا للجميع على منحي ذلك الشرف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون على الإحاطات الإعلامية الشاملة بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا،

وبشأن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في إطار استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين، عملا بالقرارين ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بالرئيس أغيوس، الذي يخلف الرئيس ميرون في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي نكرر تقديرنا وامتناننا له.

ويسلم وفد بلدي بالتقدم الهام المبين في التقريرين الأخيرين، من دون إغفال التحديات التي لا تزال قائمة في المرحلة النهائية من العمل، لا سيما في حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقرر إغلاقها في ٢٠١٧. وفي ذلك الخصوص، نقدر الالتزام الثابت للقضاة والمدعي العام براميرتز بعدم ادخار أي جهد للالتزام بالمواعيد النهائية المشار إليها في القرارين المعنيين. ولهذا السبب، فإننا نؤيد تمديد تعيينهما تمشيا مع طلبيهما. ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين بأن تعاون بعض الجهات الحكومية فيما يتعلق بأحكام النظام الأساسي للمحكمة، علاوة على دعم المجتمع الدولي ككل، لا سيما مجلس الأمن، لا يزالان أمرين بالغي الأهمية إذا أردنا تحقيق إكمال إنجاز ولاية كل منهما على الوجه الأكمل في الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب.

ونود أن نشيد على وجه الخصوص بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي فاغن يونسن، لاضطلاعهما باستراتيجية الإنجاز هذا العام، والتي أقيم احتفال رمزي بها في أروشا في ١ كانون الأول/ديسمبر، وهو بمثابة تذكرة لنا بالأحداث المأساوية التي وقعت في عام ١٩٩٤. ويشكّل العمل الذي أدته تلك المحكمة معلما تاريخيا هاما نعتز بكوننا جزءا منه، ولن يفيد إرثها في الإنجاز الناجح لولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية فحسب، بل سيكون مفيدا أيضا لتخطيط وإنشاء أي محاكم جديدة في المستقبل. وقد أسهمت التجربة الغنية للسوابق القضائية المتراكمة، وتطوير المحفوظات وحفظها، فضلا عن المهمة القيّمة لبناء القدرات في جميع أنحاء المنطقة ذات الصلة بعمل المحكمة في تمهيد الطريق صوب حقبة جديدة في تطور العدالة الجنائية الدولية. ونعرب مرة أخرى عن ارتياحناوامتناننا لجميع المشاركين في عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على مدى العقود. وما زلنا نثق في قدرة الآلية على مواصلة العمل المخصص لها.

ونعرب عن تقديرنا أيضا للانتهاء مؤخرا من إعداد تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن الدراسة التي أُعدّت لحكومة رواندا بشأن تعويض ضحايا الإبادة الجماعية. ونتطلع إلى نشره في الوقت المناسب، فضلا عن تخطيط أنشطة المتابعة الرامية إلى التنفيذ السريع لذلك المشروع الهام.

ويشيد بلدي بالإسهام الكبير للآلية تحت قيادة الرئيس ميرون والمدعي العام جالو. ونود الإعراب مجددا عن تقييمنا الإيجابي للعمل المنجز حتى الآن في إطار عملية الاستعراض التي بدأت مؤخرا وفقا للبيان الرئاسي S/PRST/2015/21، المعتمد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وينبغي لنا أن نولي مسألة الأشخاص الذين حكم عليهم ولا يزالون مطلقي السراح على الرغم من ذلك، فضلا عن مسألة نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم وأُطلق سراحهم ولا يزالون في أروشا، اهتماما مشتركا، بصفتنا المجلس، علاوة على التركيز عليها بهدف التوصل إلى حل لها. ويمثل التعاون الدولي المعرب عنه بصورة ملموسة عبر الآليات الرامية إلى تيسير إقامة العدل، عاملا لا غنى عنه للمضي قدما، وينبغي تكثيفه في كلتا القضيتين بهدف كفالة المساءلة.

وتود شيلي – بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية أن تعرب مرة أخرى عن التزامها بعمل المحكمتين والآلية. وإذ نقترب من انتهاء فترة رئاستنا الممتدة لعامين، فإننا نؤكد مجددا أن التعاون مع استراتيجية إنجازها

يمثّل أكثر الطرق مباشرة التي يسهم بها المجلس في تحقيق العدالة الدولية في حالات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وإذ نردد مضمون التقارير، فإنن نود أن نختتم كلمتنا بالإعراب عن امتناننا لجميع الذين أسهموا في سير عمل المحكمتين، بمن في ذلك جميع الموظفين بلا استثناء. ونود أن نشيد إشادة خاصة بالدعم المستمر من مكتب وكيل الأمين العام للشؤون القانونية. فهاتان المحكمتان هما في نهاية المطاف، السبيل إلى الأمام نحو تعزيز سيادة القانون والسلام والعدالة – وهو الطموح الذي نتشاطره جميعا.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، أن أشكر رؤساء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعين العامين لعرض تقاريرهم.

فمنذ أن عُرضت تقارير التقييم في ٣ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7455) ما فتئت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تبذل جهودا كبيرة في محاكمة أربعة متهمين في أربع قضايا في المحاكم الابتدائية، وثلاث قضايا استئناف. وستصدر خلال هذا الشهر، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، أهم حكم استئناف أصدرته من قبل: قضية بوتاري. وعلى المنوال نفسه، فإن هناك أسبابا كافية تدعو للاعتقاد بالتقيد بالجدول الزمني للحكمين المقررين في آذار/مارس ٢٠١٦ فضلا عن إنجاز أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وحتى الآن، أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ١٤٧ حكما أو قرارا من أصل ١٦١ قضية كُلِّفت بالبت فيها. وينبغي الثناء بهذا العمل الذي أنجزته المحكمة، فضلا عن إسهامها الكبير في تحقيق العدالة الدولية. مع ذلك، وبالرغم من التقدم المحرز، ما تزال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تواجه صعوبات كثيرة. فمن المرجح أن يسبب فقد عدد الموظفين المؤهلين مزيدا من التأخير. وعليه، ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لتحليل الاستراتيجية المالية الذي أجرته المحكمة بهدف تمكينها من الاحتفاظ بموظفيها وأداء عملها وفقا للإطار الزمني المحدد. وبالمثل، ينبغي أن تكون هناك نتائج إيجابية للمسألة المعروضة على المجلس بشأن تمديد فترة ولاية القضاة.

ونرحب بإنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أعمالها هذا العام، على الرغم من تجاوز التكاليف والمواعيد النهائية المحددة أساسا بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة إلى حد كبير. ويتمثل الهدف من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مكافحة الإفلات من العقاب ومواساة الضحايا وأسرهم. ونود الإشادة على النحو الواجب بجميع قضاة المحكمة وموظفيها الذين اضطلعوا بمهمتهم على نحو لائق على الرغم من الظروف الصعبة التي عملوا فيها. ومع ذلك، يؤسفنا أن نلاحظ أن بعض المتهمين الفارين لا يزالون يتجنبون المثول أمام العدالة. وقد أبلغنا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتو، بالقبض على أحدهم توا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بذلك الاعتقال، ونأمل في العثور على الفارين الثمانية الآخرين ونقلهم إلى الآلية وإلى المحاكم الوطنية بهدف محاكمتهم. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نكرر مجددا نداءنا إلى البلدان التي يبدو أن أولئك الفارين يختبؤون فيها إلى المزيد من التعاون مع الآلية.

ونلاحظ مع الارتياح، إنشاء الآلية في وقت وشيك تقريبا، فضلا عن تشغيلها، الأمر الذي تدل عليه العديد من أحكامها وأوامرها وفتاواها. وقد صدر حكمها الأول المتعلق بالنظر في قضية نغيراباتواري، وفقا للجدول الزمني المقرر له. وبتت الآلية في شتى المسائل القضائية والإدارية، وهي تعمل بصورة فعالة لأجل حماية الشهود. ويعمل قسماها

بنشاط لدعم المحاكم الوطنية، في حين يستمر تنفيذ الكثير من المبادرات الجيدة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالوقت والموارد اللازمة لأحكام الدوائر الابتدائية والاستئناف في المستقبل، فضلا عن وضع سياسات لتعيين الموظفين وإنشاء الشبكات الحاسوبية وغيرها. ونأمل أن تمكن جهود التخطيط هذه من ضمان تفادي أخطاء الماضي.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيسها الجديد، القاضي كارمل أغيوس، فضلاً عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويسعى الرئيس أغيوس إلى تعزيز الفعالية والشفافية من أجل إنجاز عمل المحكمة في الإطار الزمني المنصوص عليه.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لمقدّمي الإحاطات الإعلامية – القاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والقاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا – على بياناقم.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ القاضي كارمل أغيوس على تعيينه مؤخراً رئيساً للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن على ثقة بأن القاضي أغيوس سيواصل العمل الممتاز الذي قام به سلفه، القاضي ثيودور ميرون، في توفير القيادة للمحكمة في تنفيذ ولايتها.

وتقدم التقارير والإحاطات الإعلامية رؤية قيمة للتقدم الذي أحرزته المحكمتان والآلية، حسب التكليف الصادر من المجلس. ونقدر عمل المحكمتين والآلية في دعم سيادة القانون وإقامة العدل في حالة الجرائم البشعة التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وفي هذا الصدد، نشعر بتشجيع كبير حيال ما يبديه قضاة وموظفو المحكمتين من التزام ونزاهة ومعايير رفيعة المستوى من حيث الجدارة المهنية في عملهم، بما يتفق مع المبادئ الأساسية لأصول المحاكمات والعدالة.

كما نشعر بتشجيع كبير لكون المحكمتين على الطريق الصحيح نحو الوفاء بمواعيد الإنجاز لكل منهما – المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحلول نهاية هذا العام، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ونقرّ بالتقدير الواجب ونثني على القاضي يونسن لإدارته الفعالة والناجحة لأعمال محكمة رواندا، الأمر الذي سيؤدي إلى إغلاقها في نهاية هذا العام والانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، عملاً بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ومع ذلك، نفهم أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تواجه تحديات عديدة، لا سيما فيما يتعلق بتناقص عدد الموظفين، الذي بلغ مستوى حرجاً، وكذلك متمثلة في طلب تمديد فترة خدمة قضاتها، والذي اقتضته التأخيرات في الإجراءات. ونعتقد أن التأخيرات تعزى إلى عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة، من قبيل الاستقالات والحالة الصحية للمتهمين. ولذلك، نعتقد أن تلك التحديات يمكن التغلب عليها. وسنواصل تقديم الدعم اللازم إلى المحكمة في التغلب على تلك التحديات. ولا يمكننا بضمير حي أن نتجاهل أو نرفض مساعدة المحكمة في التغلب على تلك التحديات وهي تقترب من الشوط الأخير في إنجاز ولايتها.

ومع اقتراب إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نوافق على أنه من المهم الحفاظ على تراثها في شكل الأحكام والشهادات وغيرها من السجلّات ذات الصلة بالنهوض بسيادة القانون وتحقيق العدالة فيما يتعلق بإحدى أحلك فترات التاريخ الحديث. وسيتيح الحفاظ على تلك السجلات أساساً

للمحاكم الدولية في المستقبل ويكون بمثابة تذكير للبشرية بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب.

ونود أيضاً أن ننوه بتعاون الدول المعنية والدول الإقليمية مع المحكمتين. فما كان للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الوفاء بالولايات المنوطة بهما لولا التعاون الكامل من جانب الدول المعنية. ونشجع الدول المعنية على مواصلة تعاونها لتمكين المحكمتين والآلية من الوفاء بالولايات المنوطة بها. ولئن كان الوضع المثالي سيتمثل في وفاء المحكمتين بالولايات المنوطة بهما على وجه السرعة ودون تأخير، فإننا نؤيد الرأي القائل بأن حرصنا على تحقيق العدالة ينبغي ألا يأتي على حساب مراعاة الأصول القانونية أو سيادة القانون.

ونحتاج إلى مواصلة إرسال رسالة قوية لا لبس فيها بأن الإفلات من العقاب لن يكون مسموحاً به ولن يمرّ دون عقاب. وتظل ماليزيا حازمة في موقفها من أن مرتكبي تلك الجرائم يجب أن يقدموا إلى العدالة وسيقدّمون إليها ليحاسَبوا على جرائمهم. وهذا جزء من عملية تضميد الجراح وتبيان الحقيقة وتحقيق المصالحة التي على المجتمعات والدول أن تمرّ بها في سعيها إلى العدالة والنهوض بها. وفي هذا الصدد، تقدّر ماليزيا أيما تقدير عمل محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا والآلية في النهوض بسيادة القانون والعدالة، وتؤكد دعمها الكامل للمحكمتين والآلية. وننوه بشدة بمساهمات الهيئات الثلاث في النظام القضائي الدولي وسيادة القانون وصون السلام والأمن الدوليين.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشكركم وفد نيجيريا على عقد هذه الجلسة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم.

فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد درسنا بعناية التقرير السنوي الثاني والعشرين (انظر S/2015/585)، الذي يقدم معلومات مفصلة عن أعمالها خلال الفترة قيد الاستعراض. ونُثني على التزام المحكمة بإكمال إجراءاتها على وجه السرعة ووفقاً للأصول القانونية الواجبة. ونحيط علماً بالعمل الهامّ الذي اضطلع به قلمُ المحكمة في تنسيق الترتيبات العملية اللازمة لاستمرار عملية تقليص حجم العمليات التي تضطلع بها المحكمة ونقل المسؤوليات إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وقد أسهم برنامج التوعية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إسهامات هامة في العدالة الانتقالية والانتعاش بعد انتهاء النزاع في يوغوسلافيا السابقة. وهذا إرث جدير بالذكر للمحكمة. ونثني على المكتب الإعلامي للمحكمة لتيسيره عمل الصحفيين الذين يغطون أنشطة المحكمة، الأمر الذي ساعد على تعزيز الشفافية في عملها.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسرنا أن نشير إلى أن المحكمة كانت قد أنجزت بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أعمالها في مرحلة المحاكمة الابتدائية لجميع المتهمين الـ ٩٣ وأحالت قضاياها التي لم يبت فيها بعد إلى السلطات القضائية المختصة الأخرى في إطار التحضير لإغلاقها. وحقيقة أن الحكم في قضية الاستئناف الوحيدة المتبقية سيصدر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر تمثل مؤشراً هاماً على التقدم الذي أحرزته المحكمة في إنجاز عملها.

ونشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في طريقها لوقف أنشطتها رسميا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ويشهد على ذلك التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز. والنقل السلس لمعظم المهام القضائية ومهام الادعاء إلى الآلية أمر جدير بالثناء. ومن الأهمية بمكان أن آلية تصريف الأعمال المتبقية تولت بالفعل المسؤولية الكاملة عن رصد القضايا التي أُحيلت إلى المحاكم الوطنية للبت فيها، وتتبع الهاربين، والردّ على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والإشراف على

ظروف احتجاز الأشخاص البالغ عددهم ٢٨ شخصاً الذين يقضون حالياً عقوبة السجن التي أصدرتها المحكمة بحقهم. ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتعاون بصورة كاملة مع الآلية في تحقيق ولايتها.

وختاماً، نود أن نحيي مقدمي الإحاطات الإعلامية الموقرين على قيادتهم الذكية ونؤكّد لهم دعمنا المستمر.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر رؤساء المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على المعلومات التي قدموها عن التقدم المحرز في الإجراءات القانونية وسرعة الإنجاز ونقل مهام المحكمتين إلى الآلية. ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ القاضي أغيوس على انتخابه لمنصب رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

في القرارين ٢١٩٣ (٢٠١٤) ٢١٩٤ (٢٠١٤)، وافق مجلس الأمن على ما طلبته كلتا المحكمتين من تمديد آخر لفترة ولاية قضاتهما. ومع ذلك، بالنظر إلى حالات التأخير في عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حث المجلس بشدة تلك الهيئة على مضاعفة جهودها الرامية إلى اختصار الفترة الزمنية المقترحة لإنجاز القضايا.

ونحيط علماً بالمعلومات الواردة في التقرير المرحلي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر S/2015/585) عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد. ولكن، حتى تاريخه، لم تأت هذه الخطوات بأية نتائج. ونلاحظ إرجاء إصدار الأحكام التي سبق أن تم تأجيلها في عدة مناسبات. ولا يمكننا أن ندعي أن هذا لا يخفف من حدة شواغلنا. بل على العكس من ذلك، إنه يوجد سياقاً غير مؤاتٍ للنظر في تمديد فترة ولاية القضاة والمدعي العام للمحكمة. ولا يمكن للمسائل المتعلقة بالتوظيف التي يشير تقرير المحكمة إليها أن تكون عذراً مقبولاً عن الحالة.

وعلاوة على ذلك، يتصور المرء بأن حالات النقص في الموظفين ليست سببا في بطء وتيرة المحاكمات بل نتيجة له، الأمر الذي لا يمكن ربطه بالنقل الطبيعي للموظفين إلى وظائف أخرى. وينبغي أيضا توجيه الاهتمام إلى حالة المتهمين الذين يعانون مشاكل صحية خطيرة. ونرى أن الدوائر الابتدائية ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ينبغي أن تحدد أفضل كيفية يمكن بها إجراء التحقيقات الجارية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، جميع الاعتبارات الإنسانية.

وهناك محاكمة لم يسبق لها مثيل من حيث الطول، وهي محاكمة فويسلاف شيشيلي، الذي قضى ١١ عاما في الاحتجاز السابق للمحاكمة. وشعرنا بخيبة أمل بعلمنا من التقرير أن الحكم الذي كان منتظرا في نهاية العام، لا يزال غير جاهز وأن صدوره قد تأجل مرة أخرى. إنها حالة فظيعة في قضية اكتملت المحاكمة فيها في عام ٢٠١٢. ونأمل أن تتمكن قيادة المحكمة من تقليل الوقت اللازم لإجراء المحاكمات والتعجيل بإنجاز عمل المحكمة، تمشيا مع احتياجات مجلس الأمن وشروطه. ونحث على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

ونرحب بالتقرير النهائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2015/577)، الذي يؤكد على أن المحكمة ستنجز أعمالها وستعتبر مغلقة رسميا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وللأسف، فإن ذلك سيتم بعد سنة من الموعد النهائي الذي حدده المجلس. ومع ذلك، نود أن نشكر جميع من أسهموا في تحقيق أهداف المحكمة، وسعوا إلى الانتهاء من إجراءاتها. وقد اضطرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التصدي لأخطر الجرائم، والآن يمكننا القول إنها قد ارتقت، بوجه عام، إلى مستوى التحدي، على الرغم من أن الأمر بالتأكيد لا يخلو من الصعوبات والأخطاء. ومع ذلك، فإن الوقت وحده كفيل

بإثبات ما أسهمت به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في قضية العدالة الدولية.

وفيما يتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية، نرى أن المؤسسة قد أثبتت نفسها وأصبحت تنفيذية. ونحن على ثقة من أن الآلية ستكون فعالة قدر الإمكان في عملها، بالنظر إلى الطابع المؤقت لولايتها التي تم تحديدها في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونرحب ببدء عملية استعراض آلية تصريف الأعمال المتبقية لفترة السنوات الأربع الأولية، تمشيا مع المعايير المنصوص عليها في البيان الرئاسي S/PRST/2015/21 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن يوفر ذلك للآلية المزيد من الزخم من أجل تحسين فعالية عملها.

السيد الحمود (الأردن): أرحب بداية بالقاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وأشكرهم على جهودهم وإحاطاتهم الإعلامية الشاملة. كما أود أن أشكر المدعين العامين للمحكمتين السيدان سيرج براميرتز وحسن غالو على جهودهما وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين للمجلس.

لقد جاء إنشاء مجلس الأمن للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا نتيجة لقناعة المجتمع الدولي بضرورة وضع حد للجرائم الدولية الأكثر فظاعة، واستجابة للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، ولضمان تحقيق العدالة الجنائية ومنع إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، ولإعلاء شأن سيادة القانون. كما جاء إنشاؤهما تأكيدا على أن العدالة الجنائية الدولية وتحقيق الاستقرار والسلام يسيران جنبا إلى جنب. وأنه لا يمكن الوصول إلى سلام مستدام دون المحاسبة الجنائية.

ولقد أحرزت كل من المحكمتين خلال فترة عملهما الماضية تقدما إيجابيا في سبيل تحقيق الغايات التي أنشأت من أجلها، وهو ما يظهر من عدد القضايا الكبيرة التي تعاملت معها كلا المحكمتين، ومع بقاء عدد محدود من القضايا التي لا تزال منظورة أمام إحداهما. وحيث إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بصدد إصدار آخر حكم لها الأسبوع القادم، فإننا نود التعبير عن تقديرنا للجهود الحثيثة التي بذلتها المحكمة للانتهاء من أعمالها بالتزامن مع الانتهاء انتقال المهام المتبقية لها للآلية الدولية لتصريف الأعمال للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي هذا الصدد، لا يزال الأردن يشعر بالقلق لأن ٩ من المطلوبين لمحكمة رواندا لا يزالوا فارين من العدالة. وندعو الآلية الدولية لتصريف الأعمال إلى الاستمرار في الملاحقة، والعمل على إلقاء القبض على هؤلاء الهاربين، عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وقد أثبتت إنجازات المحكمتين في فرض سيادة القانون صحة التوجه لإنشاء المحاكم الدولية الجنائية والعمل على إنجاحها، وذلك على الرغم من كافة التحديات الإدارية والمالية التي واجهتهما خلال السنوات الماضية. إلا أن المحكمتين قد استطاعتا الاضطلاع بدور رئيسي في تطوير مبادئ القانون الجنائي الدولي. كما أن التفسيرات التي قدمتها المحكمتان لأحكام القانون الدولي الإنساني، والتعريفات للمصطلحات الجنائية الدولية قد شكلت أساسا اعتمدت عليه المحاكم والهيئات الوطنية والدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، عند إصدار الأحكام والقرارات. وعليه، فإننا نشجع كافة المؤسسات القضائية الدولية والهيئات والمحاكم الوطنية للدول على الاستفادة من الخبرات والأدبيات والسوابق القضائية والإدارية المتراكمة لدى المحكمتين.

إن تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها المحاكم الدولية يعتمد على التعاون البناء والدعم القوي من قبلنا جميعا. لذا، فلا بد من الاستمرار في تأييد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

السابقة وتوفير كافة السبل لها لتتمكن من إنجاز أعمالها وفقا للتواريخ المقدمة من رئيسها. وندعو دول يوغوسلافيا السابقة إلى الاستمرار في التعاون مع المحكمة ومدعيها العام، مع تأكيدنا بذات الوقت على أهمية تحقيق الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، ولتنفيذ الخطة الشاملة للتصفية والانتهاء من المحاكمات الجارية أمامها. ونعبر هنا عن دعمنا الكامل للآلية الدولية لتصريف الأعمال في تنفيذها لولايتها والدور الذي تضطلع به في الاستمرار في تحقيق العدالة الجنائية الدولية. وأخيرا، أود مرة أخرى أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إنجازاتهم المميزة، وعلى مواصلة الأعمال الاستثنائية التي يقومون بها، ونعبر مرة أخرى عن دعمنا لهم ولجهودهم.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أنا أيضا أن أشكر القضاة والمدعين العامين الممثلين للمحكمتين الدوليتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وأود أن أستهل كلمتي بالإشادة بعمل السفير كريستيان باروس ميليت وفريقه في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. فالعمل الذي قام به هذا الفريق تحت الرئاسة الشيلية على مدار العامين الماضيين كان ممتازا.

وأود أن أشاطركم بعض الأفكار الأولية المتعلقة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونرحب بتعليقات القاضي أغيوس فيما يتعلق بالتزام المحكمة بالانتهاء من عملها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والوفاء بالموعد النهائي. ومن الواضح جدا أن الفقدان التدريجي للموظفين في المحكمة والحالة الصحية الحساسة لبعض المتهمين أو من صدرت بحقهم لوائح اتهام تجعل النهاية السريعة لبعض الحالات التي لا تزال قيد النظر في خطر. ومع ذلك، فإننا ندعو المحكمة إلى بذل كل جهد ممكن للتأكد من الوفاء بالموعد النهائي، وأن تفعل ذلك مع احترام الضمانات والإجراءات القانونية الواجبة. ولتحقيق هذا الهدف، فإننا نؤيد بالكامل تمديد ولاية القضاة، على نحو ما طلبته المحكمة.

كما نكرر الإعراب عن قلقنا المستمر من تولي السلطات الوطنية لعدد قليل للغاية من المحاكمات وأن تلك التي تولتها تسير ببطء شديد، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على متهمين من الرتب المتوسطة أو العليا.

لذا، ندعو إلى توطيد الجهود في سبيل تحقيق العدالة الوطنية الحقيقية بعد انتهاء الصراع، وهو الأمر الضروري لتعزيز سيادة القانون. ونعتقد أيضا أن المدعي العام يمكنه، وينبغي له، أن يفعل أكثر من ذلك. ولقد أصغينا بانتباه وعناية شديدين لتعليقات المدعي العام براميرتز وتوضيحاته الشاملة. وبشكل عام، إن مستوى التعاون الذي أظهرته السلطات في صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك مع مكتب المدعي العام كان إيجابيا. ولكن هناك جوانب تثير قلقنا، ولا سيما المعلومات التي وردت إلى المجلس بشأن عدم تنفيذ صربيا مختلف مذكّرات التوقيف ومذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة. ونحن، من ثم، ندعو حكومة صربيا إلى الالتزام على النحو الواجب بمطالب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونكرر أن التعاون مع المحكمة شرط واجب. وندعو السلطات في كل بلد من هذه البلدان، ألا وهي صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، إلى مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي، وبذل الجهود المشتركة للتغلب على أي عقبات قد تعرقل هذا التعاون.

وأنتقل الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حيث ترى إسبانيا أن المناقشة الجارية اليوم غير عادية. فهي ذات أهمية خاصة لأنها آخر مناقشة يشارك فيها المسؤولون عن محكمة رواندا. لذلك، حان الوقت للإشادة بالرجال والنساء الذين، طوال السنوات الاحدى والعشرين الماضية، ساهموا في أعمال المحكمة. وسوف تغلق محكمة رواندا أبوابها، ولكن الارث الذي خلّفته سيبقى شاهدا ليس على فظائع الإبادة

الجماعية التي ارتكبت ضد شعب التوتسي في رواندا فحسب، وإنما على قيمة العدالة أيضا.

ومن المهم أن ندرك تأثير القرارات التي اتخذتها محكمة رواندا على القانون الدولي في ما يتعلق بالإبادة الجماعية. فلقد كانت هامة بشكل خاص إزاء المسائل ذات الصلة، بما في ذلك اعتبار أعمال العنف الجنسي كعناصر لجريمة الإبادة الجماعية، مثلما أوضح القاضي فاغن جونسن، فضلا عن حالات التحريض على الإبادة الجماعية من خلال القنوات الإعلامية. ومساهمة المحكمة في تحقيق السلام ضمن منطقة البحيرات الكبرى أمر لا يمكن إنكاره، وتسلّم إسبانيا بذلك تماما.

وإننا ننوّه ونرحب فعلا بالمعلومات التي تشاطرها السيد بوبكر جالو مع المجلس في ما يتعلق باحتجاز أحد الفارين المتبقين الذين وجّهت محكمة رواندا التهمة إليهم. ونحن ندعو سلطات رواندا والمسؤولين عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين إلى عدم ادخار أي جهد في سبيل إيجاد الفارين المتبقين الثمانية، وكفالة النظر في قضاياهم لدى المحكمة أو الآلية، أو من جانب السلطات القضائية في رواندا. وفي الوقت نفسه، ندعو الدول التي قد يكون هؤلاء الفارون موجودين فيها إلى التعاون مع المحكمة، باعتقالهم وتسليمهم إليها في أقرب وقت ممكن.

وفي ما يتعلق بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، نعتقد أن المرحلة الانتقالية، التي توشك أن تنتهي في حالة محكمة رواندا وما زالت جارية في حالة محكمة يوغوسلافيا، كانت فعالة بشكل ملحوظ حتى الآن. فقد أدت إلى انتقال سلس ودون انقطاع في سير عمل المحكمتين، بما في ذلك مسائل حساسة للغاية مثل توفير الحماية للشهود والضحايا. لم تكن المهمة سهلة. لذلك، نشيد بالمسؤولين عن العمليات المتعلقة بجميع المؤسسات الثلاث. وندعو الآلية، التي يعكف المجلس على استعراض الفترة الأولية لنشاطها، إلى الاستمرار في تطبيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي دأبت عليها كلتا المحكمتين.

وأختم كلامي ببعض الأفكار العامة. إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا شكّل معلما بارزا في القانون الجنائي الدولي. فمساهمتهما في تطوير القانون الجنائي الدولي لا تقدّر بثمن. وهذا الإرث هو أفضل تكريم للضحايا والناجين. لكن من الأهمية بمكان أن تستكمل السلطات القضائية الوطنية أعمال المحكمتين. وبالنسبة إلى الالتزام والمساءلة الحقيقيين، هذه الجهود لا غنى عنها في إرساء سيادة القانون، وتحقيق المصالحة الدائمة. وفي سورية والعراق، وفي ليبيا والسودان، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي العديد من الحالات الأخرى، نشهد مرة أخرى اليوم، كما ذكّرنا القاضي ميرون، العواقب الوخيمة الناجمة عن الازدراء بأهم العناصر الأساسية للقانون الإنساني الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

والإنجازات التي حققتها المحكمتان الجنائيتان الدوليتان، والأعمال الحالية التي تنجزها أدوات أخرى – أسترعي الانتباه الخاص للمحكمة الجنائية الدولية – تشكل مصدر أمل، نظرا لأنها تبيّن أن تحقيق العدالة لضحايا الصراعات ممكن أيضا من خلال الإرادة السياسية واتخاذ التدابير اللازمة. ويجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب أولوية للمجلس. ويجب أن نوجه رسالة واضحة إلى المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الوحشية، مفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على أفعالهم، وأن سيادة القانون يجب أن تسود، وسوف تسود.

السيد جيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر القاضي كارمل أغيوس، والقاضي فاغن يونسن، والقاضي ثيودور ميرون، والسيد سيرج براميرتز، والسيد حسن بوبكر جالو، على تقاريرهم الشاملة. إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية

لرواندا اضطلعتا طوال السنوات العشرين الماضية بدور حاسم في تعزيز سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب، من خلال إنشاء نظام معترف به دوليا للعدالة الجنائية، وآلية للعدالة الوطنية والدولية، لقيادة المعركة ضد الإفلات من العقاب، وكفالة جعل العديد من المسؤولين عن الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية عرضة للمساءلة، وتقديمهم إلى العدالة.

ومع اقتراب أنشطة محكمة رواندا من نهايتها، نشيد بما تلقته من مساهمة ودعم وتعاون على الصعيد الدولي من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن إرثها الذي يتضمن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال تعقب الفارين وإلقاء القبض عليم، ومحاكمة مرتكبي أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وإحالة القضايا الجنائية الدولية إلى الولايات القضائية الوطنية. والحكم النهائي في قضية نيراماسوهوكو وآخرين (''بوتاري'')، المقرر أن يصدر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ويؤدي إلى إنهاء عمليات المحكمة رسميا، سيكون حدثا بارزا في تاريخ القانون الدولي الجنائي والإنساني. فالمحكمة أدّت دورا حاسما من خلال المساهمة في تحقيق السلام والمصالحة في منطقة البحيرات الكبرى، وفي السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا والناجين من الحادث المأساوي الذي وقع في رواندا عام ١٩٩٤. والاغلاق الرسمي للمحكمة يتزامن مع انتهاء أعمالها وإحالة أية مهام متبقية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي، وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تتحمل المسؤولية عن تعقب الفارين المتهمين من قبل محكمة رواندا. والقيام باعتقال الفارين المتبقين ومحاكمتهم هما أولوية قصوى للآلية المتبقية.

ولقد أكملت محكمة يوغوسلافيا السابقة خلال ولايتها جميع القضايا تقريبا التي هي من اختصاصها، وبقيت ٤ محاكمات ومحاكمتان في دائرة الاستئناف قيد النظر حتى نهاية عام ٢٠١٥. ونحن ننوّه بالتزام المحكمة بإتمام عملها على وجه السرعة، وبالجهود التي يبذلها القضاة من أجل الإسراع بالقضايا المعلقة. ونقدّر حق التقدير التزام المحكمة بالوفاء بالتاريخ المتوقع لإغلاقها في عام ٢٠١٧، والجهود الحثيثة لإتمام إحالة المهام بسرعة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ومع ذلك، نشعر بالقلق حيال استمرار التحديات التي تواجهها المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، لا سيما التحديات المتصلة بتقلص الموظفين، وحالات التأخير الناجمة في المحاكمات ودعاوى الاستئناف، وعدم قدرة المحكمة على تقديم حافز لنهاية الخدمة. ونأمل ألا تؤثر حالات التأخير تلك على المحاكمات الجارية وأن تستكمل الأعمال القضائية للمحكمة بصورة فعالة بنهاية عام ٢٠١٧.

وننوه إلى أن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ستتولى كامل المسؤولية عن المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بنهاية عام ٢٠١٥. ويتوقع إغلاق المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة في عام ٢٠١٧، في حين سيواصل المسؤولون الرئيسيون في المحكمة وموظفوهما العمل لضمان الانتقال السلس للمهام والخدمات المتبقية، وتنسيق أفضل الممارسات واعتمادها. ومع ذلك، لا تزال آلية تصريف الأعمال المتبقية تواجه تحديين طال أمدهما – وهما ضمان إلقاء القبض على الأشخاص التسعة المتهمين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم ولا يزالون فارين، ونقل الأشخاص الـ ١٨ الذين برأتهم المحكمة ولكنهم غير قادرين على العودة إلى بلدان منشئهم إلى أماكن أخرى.

ونشعر بالتشجيع لكون آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين استمرت في الاتصال والتعاون مع رواندا ودول يوغسلافيا السابقة، وفي إبقاء هذه الدول على اطلاع بمستجدات أنشطة الآلية ونقل المسؤوليات وتقديم المساعدة للولايات القضائية الوطنية. ونود أن نبرز حقيقة أن

العدالة الجنائية الدولية، من خلال كلتا المحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة وراوندا، ظلت بالغة الأهمية في عمليات التعافي عقب الحوادث المروعة التي وقعت في هذين الإقليمين.

وأخيرا، وفي إغلاق هذين الملفين، من الأهمية البالغة بمكان ضمان أن نحظى بتعاون المجتمع الدولي ودعمه للعمليات الجارية لتعقب الفارين واعتقالهم ولأعمال المحكمتين الدولتين المتبقية.

السيد لي يونغ شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر الرئيس أغيوس، والمدعي العام براميرتز، والرئيس يونسن، والمدعي العام جالو، والرئيس ميرون على إحاطاتهم الإعلامية بشأن تقارير المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة (انظر S/2015/585)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر S/2015/577) والآلية الدولية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر S/2015/896، المرفق).

وترحب الصين بتقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتهنئ المحكمة على إنجاز أعمالها وتحضيراتها لإغلاق أبواب المحكمة بنهاية العام. ومن خلال الأنشطة القضائية التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الأعوام الـ ٢١ الماضية، بتت المحكمة في بعض أشد الجرائم الدولية خطورة. وفي هذا الأثناء، عززت المحكمة أيضا تطوير القانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي، وبكل فخر سجلت أرقاما قياسية في العديد من المجالات. كما أنها اضطلعت بدور في تعزيز السلام والمصالحة في منطقة البحيرات الكبرى. وأنجز رؤساء المحكمة ومدعوها العامون وموظفوها المختلفون قدرا كبيرا من الأعمال وعلى ذلك تعرب الصين عن تقديرها.

ومن خلال تقريرها والأحداث المتحمورة حول إغلاقها، شرعت المحكمة بالفعل في استعراض عمليتها القضائية والتفكر فيها. ونرى أن خبرات المحكمة والدروس المستخلصة من المحاكمة على بعض الجرائم الدولية البالغة الخطورة ومعالجة العلاقة بين السعي لتحقيق العدالة وصون السلام والاستقرار الإقليميين ستظل محفورة في ذاكرة التاريخ، لكي تعلق عليها الأجيال المقبلة وتتعلم منها.

وتود الصين أن تهنئ القاضي أغويس على انتخابه لتولي رئاسة المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، ونرحب بكون المحكمة ستصدر حكما في منتصف كانون الأول/ديسمبر في قضيتن من قضايا الاستئناف التي تنظر فيها المحكمة. كما لاحظنا أن عددا من القضايا تأخر البت فيها، لأسباب شتى، وأن المحاكمات الأولى فيها لن تستكمل في إطار الجدول الزمني المتوقع. ونأمل أن تواصل المحكمة في ظل قيادة الرئيس أغويس التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن ذات الصلة، وفي الوقت نفسه ضمان الإنصاف القضائي باعتباره شرطا مسبقا، وأن ترشد ترتيبات أعمالها وتستخدم الموارد المتاحة للتغلب على الصعوبات ولاستكمال أعمالها في أقرب وقت ممكن.

وترحب الصين باستعراض المجلس الأول لعمل آلية تصريف الأعمال المتبقية وتقدر تقرير الآلية عن أعمالها الأولى والتقرير المرحلي لفترة الأشهر الستة (S/2015/883، المرفق الأول). ونشكر الأمانة العامة على تقديم ملخص لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونشيد بالتقدم الذي أحرزته الآلية منذ إنشائها ونقدر التحسينات التي أدخلتها، وفقا لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونأمل أن يبرز استعراض المجلس الأول للآلية التقدم الذي أحرزته في المجالات التي لا تزال بحاجة إلى التحسين، بما في ذلك المجالات المتصلة بطلب المجلس من الآلية الاحتفاظ بالمستويات الدنيا اللازمة من الموظفين والموارد المالية، من أجل حث الآلية على مواصلة التقيد بقرارات المجلس وإدارة أعمالها بصورة فعالة ومعقولة التكلفة.

وتمثل المحكمتان الدوليتان وآلية تصريف الأعمال المتبقية مسعى هاما من قبل المجتمع الدولي لإنزال العقاب على

مرتكبي أخطر أنواع الجرائم الدولية وإبداء عزم المجتمع الدولي على التمسك بسيادة القانون على الصعيد الدولي. ونأمل أن تواصل المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية العمل بجدية لتحسين وتعزيز أعمالهما من أجل الارتقاء إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شيلي، بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين ومكتب الشؤون القانونية على الأعمال التي اضطلعا بها.

السيدة ملفن (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيسين والمدعيين العامين على البيانات التي أدلوا بها اليوم. والمملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالمبدأ الذي مفاده أنه يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على أشد الجرائم الدولية خطورة ونواصل تقديم الدعم للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف أعمال المحكمتين الجنائيتين في أعمالها للتصدي لتلك الجرائم.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، أود أن أرحب بالرئيس أغويس في دوره الجديد وأن أشكر الرئيس ميرون على أعماله الممتازة للمحكمة بصفته رئيسها خلال الأعوام الأربعة الماضية. ويسرنا أن نشير إلى أن الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال يمضي على النحو المقرر. وندرك تحديات تقلص الموظفين، ولكننا نأمل أن يؤدي موظفو المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة أدوارهم حتى نهاية ولاية المحكمة.

ويسرنا أن الحكم الابتدائي في قضية ملاديتش لا يزال يمضي في مساره الصحيح، ونأمل أن يستمر الموقف كذلك. ومن دواعي خيبة الأمل أن موعد استكمال قضية كارادزيتش قد تأخر، ولكننا نتفهم الصعوبات ونتطلع إلى إصدار الحكم في آذار/مارس. وننوه بالمعلومات المستكملة عن قضية هاديتش ونتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات عن القضية. ونشعر بخيبة الأمل إذ نسمع أن موعد إصدار الحكم في قضية شيشيلي قد تأخر إلى بداية عام ٢٠١٦. ونتفق مع مكتب المدعي العام على أنه ينبغي بذل كل الجهود للتعجيل بذلك، وننوه بالالتزام بإصدار حكم خطي في الربع الأول لعام ٢٠١٦. وندرك أنه قد يشكل تحديا الالتزام بالاطار الزمني المتوقع لدعوى برليتش في مرحلة الاستئناف، ولكننا نأمل باستيفاء الموعد المحدد بتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويسرنا أن دعوتي الاستئناف المعلقتين الأخريين لا تزالان في المسار الصحيح، ونحن نتطلع إلى إصدار حكم في إحدى هاتين الدعوتين الأسبوع المقبل. ونؤيد تمديد ولايات القضاة من أجل استكمال الأعمال المتبقية.

كما لاحظنا شواغل مكتب المدعي العام حيال وتيرة وفعالية المحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. ونوافق على أنه يمكن التغلب على التحديات، ونناشد الحكومة دعم تلك الجهود. كما نشعر بالقلق حيال كون المحاكمات الوطنية على جرائم الحرب في صربيا وصلت إلى مرحلة بالغة الأهمية، ونناشد الحكومة الصربية دعم تلك الجهود أيضا. ومرة أخرى نعرب عن دعمنا لدعوة المدعي العام إلى البحث عن المقابر الجماعية واستخراج الجثث منها، وتشجع حكومة المملكة المتحدة الحكومات الإقليمية على مواصلة دعم تلك الجهود.

وتقلقنا رسالة الرئيس المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بشأن عدم امتثال صربيا للمحكمة فيما يتعلق بثلاثة أوامر اعتقال وتسليم أشخاص. ونحيط علماً بتقرير المدعي العام الذي أفاد بأن التعاون مرضٍ في جوانب أخرى، وندعو صربيا، والدول كافة، إلى التعاون مع المحكمة بالكامل.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أود أن أشكر قضاتها والمدعين العامين والموظفين على عملهم الشاق

خلال السنوات الإحدى والعشرين الماضية سعياً إلى تحقيق العدالة للضحايا والناجين من الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. ونتطلع إلى الحكم النهائي في استئناف بوتاري في الأسبوع القادم.

وعلى مدى السنوات الإحدى والعشرين الماضية، كانت هناك بعض التطورات والإنجازات البارزة. وأود أن أشير إلى بعض منها. على سبيل المثال، فإن أحكام الإقرار بأن العنف الجنسي عمل من أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أسهمت بشكل كبير في تطوير القانون الجنائي الدولي. ولم يكن نظام المساعدة القانونية قائماً على المستوى الدولي عندما بدأت المحكمة، وقد نجحت في تطوير نظام جديد. وهناك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من تلك المحكمة، ونشجع المحاكم الأخرى على الاستفادة منها ومن مطبوعاتها مثل دليل أفضل الممارسات في مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي في الجرائم والكتيب بشأن تعقب الفارين وإلقاء القبض عليهم. فالمحكمة تترك وراءها إرثاً عظيماً.

ونرحب بالعمل المنجز بشأن الاحتفاظ بالأدلة لاستخدامها في محاكمات مستقبلية، كما نرحب أيما ترحيب بنبأ إلقاء القبض على أحد الهاربين للتو. ونشجع الدول كافة على التعاون الكامل والفوري مع الآلية والحكومة الرواندية لضمان إلقاء القبض على الهاربين المتبقين الذين ما زالوا طلقاء. وأعتقد أن النبأ الذي أذيع اليوم يبين لنا أن علينا ألا نتخلى عن تلك الجهود المتواصلة. سنحقق المساءلة، مهما طال الزمن.

أخيراً، وفيما يتعلق بمحكمة رواندا، فإننا نتطلع إلى تلقي الدراسة التقييمية للمنظمة الدولية للهجرة بشأن التعويضات للضحايا في الوقت المناسب ومتابعة ذلك.

بالنسبة للآلية، يسرنا عملها خلال الأشهر الستة الماضية، بل ومنذ بداية عملها بالفعل. ونرحب بشكل خاص بأنباء التقدم المتواصل بشأن المبنى الدائم الجديد في أروشا. ويسرنا أن نتلقى في الوقت المناسب معلومات مستكملة عن المفاوضات بشأن مباني فرع لاهاي. ونرحب بكون تعيين الموظفين يسير على ما يرام، وأنه سيتم الاستعانة بالموظفين من ذوي الخبرة ذات الصلة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والمجلس بصدد إجراء أول استعراض لعمل الآلية حالياً، وهناك دلائل قوية على أن الآلية تعمل بشكل جيد. ولديها دور حيوي في منظومة العدالة الجنائية الدولية، ولدينا كل الثقة في تنفيذها المهام المتبقية بالشكل المناسب في المستقبل. وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن نشكر شيلي لقيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، فيما يتعلق بالاستعراض وجوانب أخرى خلال العامين الماضيين.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر لمحكمة رواندا مرة أخرى على حسن خدمتها للعدالة الدولية على مدى السنوات الإحدى والعشرين الماضية. وقد تشرفت بحضور فعاليات الحفل الختامي في أروشا، وكانت وسيلة مناسبة للاحتفال بانتهاء عمل المحكمتين. ونتمنى التوفيق لكل القضاة والمدعين العامين والموظفين في مهامهم الأخرى التي ينتقلون إليها.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر القضاة كارمل أغيوس وفاغن يونسن وثيودور ميرون والمدعين العامين سيرج براميرتز وحسن بوبكر جالو على إحاطاتهم الإعلامية الوافية بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز لكلتا المحكمتين المخصصتين. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تقديرنا للسفير كريستيان باروس ميليت وفريق معاونيه والطريقة التي أدار بها أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

إن تطبيق مبدأ المساءلة عنصر أساسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد اضطلعت المحكمتان بدور

أساسي في ترسيخ سيادة القانون وتعزيز المصالحة والاستقرار على المدى الطويل. وسيكون لاجتهاداتهما الفقهية آثارها البعيدة المدى، وكانت مصدر إلهام للمحاكم الوطنية والدولية، وخاصة بالنسبة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

لقد كان عام ٢٠١٥ معلماً له دلالته الرمزية، حيث توشك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على استكمال ولايتها. والمحكمة، منذ إنشائها قبل أكثر من ٢٠ عاماً، قامت بدور كبير في تطوير القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك من خلال اجتهاداتها الفقهية، بالإقرار بأن العنف الجنسي يشكل عملاً من أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتوفير دراسة نموذجية لدور وسائط الإعلام فيما يتعلق بالتحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية. ولم يقتصر إسهام المحكمة على تطوير القانون الجنائي الدولي، بل امتد أيضاً ليشمل تقديم المساعدة والدعم للضحايا والشهود، وبناء القدرات، وحفظ الإرث.

وفي حين توشك المحكمة على استكمال عملها، لا يزال العديد من المتهمين من بين من أدانتهم المحكمة هاربين. وبغية إلقاء القبض على الهاربين، سواء من كان منهم تحت ولاية الآلية أو من نقلوا إلى ولاية القضاء الرواندي، فإن تعاون الدول كافة، لا سيما تلك الموجودة في المنطقة، أمر ضروري.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن تلك المحكمة تواصل العمل صوب استكمال مهمتها. ونحن ندرك أن ارتفاع معدل استنزاف الموظفين والسن المتقدمة لبعض المتهمين من العوامل التي تؤخر الوفاء بالآجال المحددة. ونشجع المحكمة على اتخاذ كل التدابير المناسبة لاستكمال عملها على وجه السرعة، مع ضمان كفالة إجراء المحاكمات والطعون على نحو يتفق مع معايير المحاكمة العادلة. فمن مصلحتنا أن تستكمل المحكمة عملها بنجاح. ونحن مع الرأي القائل بضرورة تمديد ولاية قضاة المحكمة إلى حين الانتهاء من قضاياهم.

إن إحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينتسا في وقت سابق من العام الحالي (انظر S/PV.7481) يذكرنا جميعاً بأهمية إخضاع الجناة للمساءلة. ومحاكمة من كانوا وراء تلك المأساة يثبت أنه لا مهرب من العدالة، وأن أولئك الذين ارتكبوا فظائع سوف يساءلون آجلاً أو عاجلاً.

ونثني على تعاون الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين مع المحكمتين في تولي مهامهما، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود وإدارة المحفوظات ونقل الأشخاص الذين تم تبرئتهم أو أخلي سبيلهم. ونحيط علماً بالتحديات المتبقية فيما يتعلق بنقل الأشخاص الذين تم تبرئتهم أو قضوا مدة عقوبتهم. ولا بد أن نعمل معاً من أجل إيجاد حلول لمعالجة وضع ثمانية أشخاص برأتهم محكمة رواندا وثلاثة أفرجت عنهم ويتعين نقلهم من أروشا.

أخيراً، ولأن هذه المرة الأخيرة التي تتكلم فيها ليتوانيا بشأن الموضوع كعضو غير دائم في مجلس الأمن، أود أن أشيد بصدق بالقضاة والمدعين العامين والموظفين في كلتا المحكمتين وبإسهامهم الشامل في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد راميريث كارينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): نشكر القاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على إحاطاتهم الإعلامية وعملهم. كما نود أن نشكر المدعيين العامين، سيرج براميرتز وحسن جالو، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعملهما.

تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكذلك الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، في جهودها الرامية إلى محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت خلال النزاعات التي تضرر منها البلدان والتي هزت انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة خلالها ضمير الإنسانية. والعمل الذي قامت به المحكمتان يؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لضمان ألا تتكرر تلك الأفعال أبداً. ومن شأن تلك الجهود أن تسهم في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي.

وإذ نقترب من نهاية أعمال كلتا المحكمتين، وهما في خضمّ نقل محفوظاتهما وقضاياهما المعلَّقة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، فإننا نعتقد أنَّ ذلك يشكِّل فرصة هامة لتعزيز التعاون بين تلك الهيئة والدول المعنية، بغية ضمان إنجاز الولايات المحددة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وهذا الدعم مكوِّنٌ أساسيٌ للنجاح في تحقيق الأهداف المرسومة.

وبالانتقال أولاً إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نودّ أن نؤكد أنَّه على الرغم من أنَّه صحيح أنَّ تقدُّما بارزاً قد أُحرِز، وأنَّ ١٤٧ قضية فردية قد أُنجِزت من مجموع ١٦١ قضية كانت قد أوكلت إلى المحكمة، فإننا نلاحظ بقلق أنَّ عدة قضايا تشهد تأخيرات إجرائية، تعود بمعظمها إلى عوامل خارجية، على الرغم من انقضاء أكثر من عقدين على إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونأمل بأنه يمكن تجاوز هذه الصعوبات، بحيث يمكن إنجاز المحاكمات بحلول الموعد النهائي المحدد، مع الاحترام اللازم لمبادئ المحاكمة وفق الأصول القانونية والنزاهة القضائية.

وتودّ فنزويلا أيضاً التنويه بأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي تمَّ تسليط الضوء عليها في الحفل الختامي الذي عُقِد في الأسبوع الماضي في أروشا، تنزانيا، والتي تتجسَّد في مجموعة من الأحكام القضائية المتراكمة على مرِّ السنين، وحماية المحفوظات القضائية وحفظها، والدروس العديدة المستفادة وبناء القدرات التي دأبت هذه الهيئة على المشاركة فيها طوال عمرها. وهذا كله يشكِّل إرثاً يمكنه أن يسهم في إثراء أعمال هيئات قانونية أخرى، مثل المحكمة الجنائية الدولية. وفي سياق مماثل، ننوِّه التنويه المستحَقَّ بالتأثير الذي تمارسه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على بناء قدرات النظام القضائي في رواندا نفسها.

وإننا نُشيد أيضاً بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إنجازها قضايا ٩٣ متهماً، تاركة مجرَّد قضية واحدة منفردة معلَّقة في محكمة الاستئناف تشمل ستة أفراد؛ ومن المتوقع لقضية الاستئناف هذه أن تُختتَم بحلول نهاية هذا العام.

وعلى صعيد قضايا الفارين التسعة، التي أحيل ستٌّ منها إلى الولاية القضائية للمحاكم الوطنية في رواندا، والثلاث الأخرى إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، نشجع السلطات على تحديد أماكن أولئك المتهمين وتوقيفهم ومحاكمتهم في أسرع وقت ممكن، بغية ضمان تطبيق العدالة على جميع المتهمين.

وبالنسبة إلى أولئك الأفراد الذين يقضون فترة عقوباتهم، وأولئك الذين تمَّت تبرئتهم، فإنَّ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أحالت هذه القضايا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، لكي تتمكَّن من دعم إعادة توطين الأفراد الذين تمَّت تبرئتهم، لأنَّ مسألتهم مسألة إنسانية تستدعي تعاون المجتمع الدولي. ولن يمكن إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في المجتمع إلاَّ بذلك. وفي السياق نفسه، ندعم الخطة الاستراتيجية التي اعتمدتها آلية تصريف الأعمال المتبقية، والمكوَّنة من تكثيف

الجهود لإيجاد الأماكن الملائمة لإعادة توطين أولئك الأفراد، وتزويدهم عبْر ذلك بمستويات ملائمة من المساعدة الإنسانية. وإننا نشجع الآلية على حفظ وتيرة العمل الموثَّق في التقرير الإداري، بغية تحقيق انتقالٍ ناجحٍ وبدون عوائق للمحكمتين.

ونودُّ الإشادة بأعمال شيلي بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ونؤكد العمل الذي قام به وفدها، والمساهمة التي قدَّمتها لهاتين الهيئتين.

ونودّ أن نختتم بتأكيد التزامنا بالعمل الذي تقوم به المحكمتان الدوليتان في تنفيذ ولاياتهما ودعمه. ودعمهما ودعم وأعمالهما سيجعلان من الممكن الوفاء بالالتزام الذي تعهَّد به المجتمع الدولي لتعزيز سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب في مكافحة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، ممَّا يعزز السلم والأمن العالميين.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرؤساء والمدَّعين العامِّين على وضوح ودقَّة إحاطاتهم الإعلامية. لقد ذكَّرونا بالمسائل العملية البارزة التي تحتاج إلى المعالجة، بينما تُنهي محكمتا رواندا ويوغوسلافيا أعمالهما. إنهما بحاجة إلى دعمنا المستمر وهما تجتازان هذه الفترة الهامة.

وإذ تُغلق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أبوابها في هذا الشهر، ويتوقع أن تحذو حذوها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا في المستقبل المنظور، فإنَّ التوقيت مناسب لكي نخطو خطوة إلى الوراء ونفكِّر مليّاً في قيمة أعمالهما وأهميتها.

إنَّ لدى نيوزيلندا شعوراً قوياً جداً بالانتماء إلى كلتا المحكمتين. وبصفتها عضواً في المجلس عام ١٩٩٣، فقد كانت مؤيداً سبَّاقاً وقوياً لإنشاء محكمة يوغوسلافيا. وفي عام ١٩٩٤، قامت نيوزيلندا بدور ريادي في تحفيز المجلس للردِّ على الإبادة الجماعية المتكشِّفة في رواندا، وفي وقت لاحق من تلك السنة، اتخذنا المبادرة في المجلس بإعداد مشروع نظام أساسي، وتولَّينا قيادة المفاوضات بشأن النص.

وإذ ننظر خلفنا إلى ما حققته المحكمتان، فإننا جميعاً أكثر اقتناعاً بأنَّ المجلس قد اتخذ القرار الصحيح بإنشاء هاتين الهيئتين. وينبغي لنا أن نكون فخورين بذلك. كما ينبغي أن نشكر بصدق قضاة المحكمتين وموظفيهما وأفراد الأمم المتحدة الذين عملوا دون كلل لتوفير العدالة وتقديم بعض تدابير الإنصاف للضحايا، وفوق كل شيء، توجيه رسالة واضحة مفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب لمرتكبي الفظائع، حتى على أرفع المستويات.

وتهنئ نيوزيلندا أيضاً جميع البلدان التي تعاونت مع المحكمتين للمساهمة في تقديم الأشخاص المتهمين للمحاكمة، والبلدان التي قدَّمت للمحكمتين أشكالاً أخرى من المساعدة العملية، وليس أقلها هولندا وتنزانيا.

ومن المؤسف أنَّ مجلس الأمن ذاته كان راعيا قدم للمحكمتين دعما أقل ممَّا كان ينبغي له تقديمه، ولم يُوفَّق في دعم المحكمة الجنائية الدولية بشأن القضايا التي أحالها إليها. ونعتقد أيضاً أنه من الضروري رفع الصوت ضد توجُّه مؤسف ظهر في المجلس في السنوات الأخيرة. فهناك عقلية تحرِّكها الميزانية، يبدو أنها قد عطَّلت المحادثة بشأن دور المحكمتين وأدائهما. ومع أنه يجب تقديم العدالة بكفاءة وسرعة، فإنَّ الآلية القضائية باهظة التكلفة أصلاً. والعمليات القضائية بطيئة. ونحن نعرف ذلك بشكل جيد جداً من خلال تجاربنا المحلية. وقد علمنا جميعاً أنّ الحال ستكون كذلك في عامَي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، وعلِمنا أيضاً أنَّ المشاكل الناشئة وقلة الكفاءة الأولية كانتا مرجَّحَتين؛ فهما كذلك دائماً حين تبتكر شيئاً جديداً.

وإننا نتقبَّل أنَّ هناك مشاكل إدارية ومشاكل أخرى كان يمكن تجنُّبها. فالمحكمتان لم تكونا كاملتين. لكننا نرفض أيَّ

اقتراح بأنَّ ذلك ينبغي أن يفضي إلى استنتاج أنَّ المحكمتين قد أخفقتا. وإننا نعترض أيضاً على أيِّ تأكيد مفاده أنَّ تجربة هاتين المحكمتين تعني أنَّ الجهود المستقبلية لإنشاء محاكم مخصصة يجب أن تعتمد على تبرُّعات طوعية وحسب. فالعدالة بالتسول غير لائقة ولا مستدامة مع مرور الوقت. وتجربة محاكم لبنان وسيراليون وكمبوديا أبرزت التحديات العديدة التي يشكلها نموذج تمويلٍ طوعيٍ كلياً.

صحيح أنَّ لدينا الآن هيئة قضائية قائمة في المحكمة الجنائية الدولية. وهذا جزء هام وإيجابي للمضي قدُماً. لكننا نرى مطالبة مستمرة بحلول قضائية مخصصة، بغية تلبية الخصائص أو المتطلبات المحلية المتعلقة بعمليات سلمية محددة. والمحكمة الجنائية الخاصة المُنشأة في جمهورية أفريقيا الوسطى مثال حالي على ذلك؛ إنها تُكمِل المحكمة الجنائية الدولية وتلبي الحاجة إلى مساءلة وطنية أوسع. وتريد نيوزيلندا أن تسجِّل بقوة فكرتنا القائلة إنَّ اعتماداً على التمويل الطوعي وحده غير كافٍ لمثل هذه الهيئات.

ولا بدّ لنا من إجراء محادثة جدّية بشأن كيفية ضمان المساءلة، بصورة عملية ومستدامة وفعَّالة من حيث التكلفة، عن الجرائم الدولية الخطيرة. ويتعيَّن علينا في هذه المحادثات أن نرقى إلى واقع أنَّ للعدالة الحقيقية تكاليف حقيقية؛ لها ذلك دائماً. ويتعين أيضاً على جزء من هذه المحادثة أن يتناول كيفية أداء المجلس بشكل أفضل في ضمان الدعم العملي لآلية العدالة الدولية، ممَّا يساعدها في تسريع عملها.

وإذ نتطلع إلى الأمام، فإننا نؤكد دعمنا لآلية تصريف الأعمال المتبقية. إذ إنَّ لها دوراً هاماً تؤديه بينما تنجز محكمتا رواندا ويوغوسلافيا أعمالهما.

إنَّ استعراض الآلية الأول قيد التنفيذ. ولا يزال هناك طبعاً مجال للتحسين، بما يشمل البناء على الدروس المستفادة من المحكمتين. لكننا نعتقد عموماً أنه ينبغي الثناء على الآلية بسبب أعمالها حتى تاريخه. فهي تنفِّذ العديد من الدروس المستفادة من المحكمتين. ونحن نشجع الآلية على العمل بالتعاون مع رواندا على المسائل المتعلقة بإرث المحكمة، بما يشمل ما يتعلق بالمكان النهائي لمحفوظات المحكمة وتوثيقها الأصلي وأدلتها.

وعلى المجلس أيضاً أن يواصل دعم محكمة يوغوسلافيا وصولاً إلى نهاية ولايتها. وكما ذُكِّرنا اليوم، فإنَّ بعض الأحكام التي لمَّا تصدر بعد هي من أهمِّ الأحكام التي ستصدرها محكمة يوغوسلافيا. وعلينا أن نضمن أنَّ لدى المحكمة الموارد اللازمة لإنجاز هذا العمل الهام.

وستبدأ قريبا مفاوضات بشأن مشروع قرار بتمديد ولاية القضاة. ويظل تعاون الدول الأعضاء وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة حيويا لضمان نجاح أعمال جميع المحاكم وإنجازها في وقتها.

وختاما، أشكر السفير كريستيان باروس ميليت (شيلي) على عمله في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس أغيوس والرئيس يونسن والرئيس ميرون والمدعين العامين براميرتز وجالو على إحاطاتهم الإعلامية.

وتشكر فرنسا، مرة أخرى، جميع موظفي المحكمتين على العمل الذي يضطلعون به في إدارة المحاكم بغية تنفيذ الإجراءات القضائية بنجاح، وتؤكد مجددا دعمها لهم. ونسلم بأهمية تعبئة جهود الجميع للوفاء بالجداول الزمنية التي حددها مجلس الأمن. وقد بدأت المرحلة الانتقالية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفرعي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين حتى يتسنى متابعة عمل العدالة وإتمامه. وفي هذا الصدد،

نرحب بالاستعراض الشامل لتقرير الآلية المؤقت الذي يضطلع به المجلس حاليا. ونشجع، كما فعلنا في المبادرة الفرنسية الداعية إلى إجراء مراجعة خارجية لأداء المحكمة الجنائية الدولية والتي أُقرت في اجتماع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي الذي عقد مؤخرا، استمرار وتعزيز هذا النهج فيما يتعلق بجميع المحاكم الجنائية الدولية.

وفي سياق استراتيجية الإنجاز، تولي فرنسا hهتماما كبيرا باستمرار المحاكم في إقامة العدل بالامتثال التام للضمانات الإجرائية، مع احترام التنوع في النظم القانونية. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأسباب للتأخر فيما يتعلق بالمواعيد النهائية المحددة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، فإن هذا التأخير يزيد من أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام للكفاءة في العمل وفي استخدام الموارد المخصصة. فمصداقية العدالة الجنائية الدولية ككل تتوقف على ذلك. ومع وضع هذين الهدفين في الاعتبار، تعيد فرنسا اليوم التأكيد على أنها قد تدعم تمديد الولاية الحالية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وينبغي أن تكون مناقشة اليوم فرصة للمجلس للترحيب بالعمل الهام الذي تقوم به المحكمتان في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة وتحديد الإجراءات التي يتعين على الدول الآن اتخاذها حتى يمضي الجهد المبذول لإقامة العدل قدما في الأجل الطويل. وقد كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في طليعة الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب بمحاكمتها الذين يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية عن أخطر الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٤، وذلك مباشرة عقب الإبادة الجماعية في رواندا وخلال فترة ال ٢١ سنة التي تلتها.

ويوفر إرث المحكمة الأساس لحقبة جديدة في العدالة الجنائية الدولية. وقد مهدت المراسم الختامية، التي عقدت في ١ كانون الأول/ديسمبر في أروشا، السبيل لتذكر أهمية عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي المحكمة الجنائية الدولية الأولى على أراض أفريقية وأول ولاية قضائية تفسر مفهوم الإبادة الجماعية الذي أسست له اتفاقية عام ١٩٤٨؛ فقد وضعت العدالة في صميم المصالحة الوطنية وإعادة البناء.

وستواصل فرنسا دعمها للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وللآلية، بما في ذلك إلقاء القبض على الهاربين رهنا بأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة. وتشير فرنسا إلى التزام جميع الدول بالتعاون مع المحكمة والآلية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، أود الإشارة إلى أن القضيتين اللتين أحالتهما محكمة رواندا إلى القضاء الفرنسي – المتعلقتين بالسيد بوسيبباروتا والسيد مونيشياكا – يجري النظر فيهما مع بذل العناية الواجبة وكل الدقة المطلوبة.

لقد احتفلنا في هذا العام بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لتأسيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكان للمحكمة، ضامنة الحق في معرفة الحقيقة ومكافحة الإفلات من العقاب وواجب التذكر، دور رئيسي في زخم المصالحة على الصعيد الإقليمي. ويتعين الآن على الدول المعنية مواصلة بناء سيادة القانون مع الاحترام التام لاستقلال القضاء. وينبغي أن تظل مقاضاة من يسمون بالمجرمين من ذوي الرتب الوسيطة من الأولويات الوطنية وأن تكون موضوعا للتعاون مع تعزيز الدعم الإقليمي لها.

وتشكل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب. وإذ تختتم محكمة رواندا عملها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وتسعى محكمة يوغوسلافيا السابقة إلى تحقيق استراتيجيتها للإنجاز، فقد حان الوقت لأن نقدر إنجازاتهما على صعيد الاجتهاد القضائي علاوة على عملهما في تحقيق العدالة، والذي يجب أن نسعى إلى أن يظل حيا في الذاكرة الثقافية ومن المنظور الأكاديمي على حد سواء. ومن الضروري

أيضا أن نتوخى اليقظة في جميع الأوقات لحماية الشهود وإيلاء الاهتمام الواجب بحقوق الضحايا.

وفي الختام، أشكر سفير شيلي، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وكامل فريقه. وأشكر أيضا ممثلي المحكمتين الدوليتين ومكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة على جهودهم لتنفيذ الخطة الانتقالية المنصوص عليها في القرارين ١٩٦٦ (٢٠١٠) و ٢١٩٣ (٢٠١٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أرحب بالقاضي أغيوس، الرئيس الجديد للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأشكر الرئيسين ميرون ويونسن والمدعيين العامين براميرتز وجالو على إسهاماتهم الهامة في النهوض بالعدالة لمصلحة ضحايا الفظائع الجماعية.

تضطلع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بدور رئيسي في النهوض بالعدالة وتطوير فهمنا للقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني. وهي جميعا تبرهن على أنه عندما يتحد مجلس الأمن فعلا وعندما نلتزم، فسيكون بإمكاننا ضمان إجبار مرتكبي أسوأ الفظائع على الخضوع للمحاسبة على جرائمهم. فالعدالة، في نهاية المطاف، ليست مسألة ثانوية لعملنا في النهوض بالسلام والأمن الدوليين؛ إنها جوهره.

واليوم، كفل العمل غير العادي للزملاء حول هذه الطاولة وفي العواصم القريبة والبعيدة أن يمثل جميع متهمي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة – ١٦١ متهما من أصل ١٦١– أمام العدالة. ولكن وفيما نسلم بالنجاح في إلقاء القبض على الهاربين من العدالة بخصوص محكمة يوغوسلافيا السابقة، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لكفالة أن يواجه بقية الهاربين من العدالة بخصوص محكمة رواندا – والآن، الآلية – ذات المصير. ومن المهم الإشارة بالاسم إلى هؤلاء الرجال المتهمين مثل: فولجنس كاييشيما، المتهم بتنظيم مذبحة راح ضحيتها الآلاف؛ وشارل سيكوبوابو، المتهم بالتحريض على مذبحة وقعت في كنيسة؛ وألويس نديمباتي، العمدة السابق المتهم بالتورط المباشر في ارتكاب مذابح؛ وأوغسطين بيزيمانا، وزير الدفاع السابق في حكومة رواندا المؤقتة الذي يزعم بأنه وجه القوات المسلحة الوطنية في التخطيط والتحضير لحملة الإبادة الجماعية وإعداد قوائم بالأشخاص المراد قتلهم؛ وشارل رياندكايو، الذي يتردد أنه شارك في مذبحة راح ضحيتها آلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين كانوا محتشدين في كنيسة، حيث وجه المليشيات وقوات الدرك للهجوم على الكنيسة بالبنادق والقنابل اليدوية والأسلحة الأخرى؛ وفينياس مونياروغاراما، وهو مقدم سابق في الجيش الرواندي يُزعم أنه ساعد في التوجيه والمشاركة في القتل المنهجي للاجئين التوتسي الذين كانوا يفرون من القتال؛ وفيليسيان كابوغا، الممول والمساند الرئيسي المزعوم للجماعات السياسية والميليشيات التي ارتكبت الإبادة الجماعية، والمتهم بنقل كتائب الموت في الشاحنات التابعة لشركته؛ وبوترايس مبيرانيا، قائد الحرس الرئاسي الرواندي، الُمدعى توجيهه جنوده لقتل رئيسة الوزراء الرواندية التي كانت على سدة الحكم و ١٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا يحرسون منزلها. وعلى الرغم من أن هؤلاء الرجال ما زالوا في حالة فرار، فإنه ينبغي لهم أن يعرفوا أنهم لا يزالون في صدارة تفكيرنا وتركيز مجلس الأمن، وسيظلون كذلك حتى يمثلوا جميعا دون استثناء لمساءلتهم عما اقترفوه. فإننا لن ننساهم ويجب ألا ننسى ضحاياهم أبدا.

وقد أدى هذا الالتزام إلى إلقاء السلطات الوطنية الكونغولية القبض على لاديسلاس نتاغانزوا اليوم، حيث

أعلنت أنها ستتخذ الخطوات المناسبة من أجل نقله وتسليمه إلى السلطات الرواندية. وقد وجهت إلى نتاغانزوا، الذي صدرت بحقه لائحة اتهام لأول مرة من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام ١٩٩٦، خمس تهم بارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

ويُزعَم أنه شارك في التخطيط والإعداد وتنفيذ مذبحة راح ضحيتها أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص من التوتسي في أبرشية كيهيندا. وقد تجمّع الكثيرون منهم بغرض اللجوء من المذابح في المناطق الريفية المحيطة، علاوة على مشاركته في المذابح التي تعرّض لها الآلاف من التوتسي في تلال غاسا وعمليات قتل نفذت في مواقع أخرى. واتهم أيضا بتوجيه الأوامر المباشرة باغتصاب النساء بصورة وحشية ومتكررة. وقد أصبح اليوم خلف القضبان للمرة الأولى خلال عقدين من الزمان، كما ينبغي له أن يكون.

لقد أنهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا جميع المحاكمات المدرجة على جدول أعمالها في عام ٢٠١٢، ويتوقع أن تصدر حكم الاستئناف الأخير في بضعة أيام فحسب. وإذ تستعد المحكمة للإغلاق في نهاية هذا الشهر، تود الولايات المتحدة أن تشيد بالإرث الهائل للمحكمة وموظفيها الكثيرين، بمن في ذلك القضاة والمدعون العامون وموظفو الدعم والمحققون ومحامو الدفاع الذين أبدوا تعاطفا مع الضحايا والشهود وتولوا رعايتهم على مدى العقود الماضية، والتزموا بالنزاهة ومبادئ القانون الدولي، فضلا عن كفالة تحقيق العدل للضحايا من قبل المحكمة. ويكفل العمل الصعب الذي تضطلع به المحكمة أيضا الانتقال السلس والفعال إلى الآلية والمحاكم الوطنية، حيث تُتخذ الإجراءات القانونية ضد المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذين لا يزالون طلقاء، عند إلقاء القبض عليهم، وأستخدم هذه العبارة عن قصد.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاما ثابتا بضمان إلقاء القبض على الثمانية الفارين المتبقين من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتقديمهم إلى العدالة، مثلما حدث للمتهم الهارب نتاغانزوا في وقت سابق اليوم. تحقيقا لتلك الغاية، ما زلنا نقدم مكافأة تصل قيمتها إلى ٥ ملايين دولار للمعلومات المؤدية إلى اعتقال أو نقل هؤلاء الفارين.

وأود أيضا أن أثني على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على عام مثمر من عملها. فقد أنجزت المحكمة تقريبا جميع قضاياها، و لم يتبق لها سوى أربع قضايا فقط لا تزال قيد النظر في المرحلة الابتدائية، علاوة على ثلاث قضايا استئناف. ومن المتوقع إصدار قرار استئناف هام – مثلما تناقشنا في قضية المدعي العام ضد جوفيكا ستانيسيتش وفرانكو سيماتوفيتش – قبل نهاية هذا الشهر، في حين استمر إحراز التقدم في جميع القضايا الثلاث المتبقية. ونرحب بالجهود الهامة التي تبذلها الدوائر الابتدائية بغرض التعجيل بإصدار الأحكام وكفالة إصدارها في الوقت المناسب.

ونعرب مرة أخرى عن عميق تقديرنا وإعجابنا بالقاضي ميرون، الذي أكمل فترة ولايته مؤخرا بصفته رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولقيادته الحكيمة في توجيه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، خلال السنوات القليلة الماضية. وقد شمل ذلك المساعدة في كفالة تحقيق عملية انتقال المهام الأولية لكلتا المحكمتين الدوليتين إلى الآلية بصورة سلسة.

وبطبيعة الحال، فإن جزءا من تحقيق العدالة يتمثل في إدراك ما حدث وما لم يحدث، والتعرف على من يتحمل المسؤولية عما سواه. وقد أسهمت أعمال المحكمتين الدوليتين بشكل كبير في تعزيز قدرتنا على التصدي للحقائق المروعة والباعثة على القلق لما فعله البشر ببعضهم بعضا. وبذلك، فإنهما قد جعلتا عالمنا أكثر أمنا. ويكتسي هذا العمل أهمية

أكبر حين يواصل البعض كما رأينا في هذه القاعة، إنكار الوقائع أو محو التاريخ. فبعد مرور عشرين عاما على وقوع أعمال الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، لم يتمكن المجلس للأسف من اعتماد مشروع قرار (انظر S/PV.7481) يقر بحقيقة بسيطة أرستها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وحقيقة رسختها محكمة العدل الدولية، ومفادها أن الإبادة الجماعية قد وقعت في سريبرينيتسا بالفعل. وفي حين أن من المحتمل نقض مشروع القرار ذاك، فإنه لا يمكن نقض الاستنتاجات القضائية التي توصلت إليها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية. وهي دليل على سلطتهما الدائمة وأهمية عملهما.

ختاما، ربما لن يكون هناك يوم أنسب من هذا اليوم، ٩ كانون الأول/ديسمبر، الذي حددته الجمعية العامة مؤخرا بوصفه اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، بهدف التركيز مرة أخرى على هذا المسار وعلى العمل غير المنجز فيما يتعلق بتعزيز المساءلة عن الفظائع الجماعية وأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. غير أنه يجب أن نركز بالقدر ذاته على المستقبل. وإذ نجدد التزامنا بالنهوض بالعدالة في الجرائم التي ارتكبت سلفا، فإنه ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بالاستجابة للمؤشرات على لأعمال الوحشية أو تلك التي يحتمل ارتكابها في المستقبل على نطاق واسع، سواء كان ذلك في بوروندي أو سورية أو جنوب السودان وما وراءها. وفي نهاية المطاف، فإن تحقيق العدالة النهائية للضحايا يتمثل في عدم وقوعهم ضحايا مرة أخرى، وألا ترتكب الجرائم التي التزمنا بعدم السماح بتكرار وقوعها أبدا المرة المرة تلو الأخرى. ويتعين علينا إيجاد الأدوات ووحدة الصف والإرادة اللازمة للعمل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب برؤساء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقضاة أغيوس، وميرون ويونسن، على التوالي، فضلا عن المدعيين العامين براميرتز وجالو الموقرين. ونثني على عملهم الهام وجهودهم المثابرة لأجل كفالة المساءلة، ونشكرهم على الإحاطات الإعلامية وتقاريرهم الشاملة اليوم.

وتشيد كرواتيا بالرئيس السابق للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ثيودور ميرون، الذي أحرزت المحكمة تحت توجيهه المخلص الدؤوب تقدما هاما في المزيد من تفسير القانون الإنساني الدولي وتطبيقه على النحو السليم. وخلال رئاسته، أسهمت المحكمة إسهاما كبيرا في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الشنيعة المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بالقاضي كارمل أغيوس، متمنين له كل التوفيق في الاضطلاع بمهمته الجديدة، بصفته رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وإذ تنجز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أعمالها في نهاية هذا الشهر، فإننا نشيد بإنجازاتها وإسهاماتها القيّمة في تحقيق العدالة الجنائية الدولية. فقد جسدت جنبا إلى جنب مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة السعي إلى مكافحة الإفلات من العقاب ومهدت السبيل لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي تؤيدها كرواتيا بقوة. ونشيد بتولي آلية تصريف الأعمال المتبقية بصورة متزايدة مسؤوليتها عن جميع جوانب عمل المحكمتين، ونثني على التقدم المحرز في ذلك الصدد. وترى كرواتيا أن من الأهمية بمكان أن تحظى كلتا المحكمتين

والآلية بالدعم اللازم لإنجاز ولاياتها، وتكرر تأكيد دعمها الثابت لأعمالها.

لقد قيل الكثير عن هذه المسألة في قاعة المجلس. وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن بعض الأمور لم تتغير في الأشهر الستة الماضية. فما زلنا ننتظر صدور الأحكام في قضايا رئيسية تشمل الرؤوس المدبرة لبعض أفظع الجرائم المرتكبة. ولا يزال بطء الإجراءات مشكلة خطيرة. وبعد ما يربو على عقدين من الزمن بعد إنشاء المحكمة، لا يزال آلاف الضحايا وأحباؤهم في انتظار تحقيق العدالة.

وتؤكد كرواتيا مجددا أهمية إنجاز المحاكمات المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضايا شيشيلي وهاجيتش وملاديتش وكاراجيتش. وفي ذلك الصدد، نلاحظ ببالغ القلق استمرار وقف الإجراءات في قضية غوران هاجيتش. وفي حين نثني على الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام بشأن استمرار المحاكمة، فإننا نهيب بالمحكمة مرة أخرى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان استئنافا هذه المحاكمة الهامة على الفور. وبالنسبة لقضيتي هاجيتش، بوصفه مدبرا للجريمة، وسلوبودان ميلوشيفيتش، فإنهما تذكراننا للأسف بأن تأخير العدالة ليس شيئا آخر سوى إنكارها. فقد أدت وفاته إلى عدم صدور الإدانة التي يستحقها.

وأود أن أضيف في قضية مختلفة تماما، غير أنها في سياق إطالة فترة الإجراءات نفسه، أن كرواتيا تأمل في ألا يؤثر تعيين قاض جديد لتولي رئاسة قضية برليتش وآخرين سلبا بأن يؤدي إلى إطالة مدة الإجراءات أو النتائج الإجرائية التي تحققت بالفعل. فهذه هي قضية الاستئناف الأكبر في نوعها في تاريخ المحكمة. ومع ذلك، فإن من المعقول أن يتوقع صدور القرار النهائي فيها بحلول نهاية عام ٢٠١٦، ولكن يبدو أنه لا يمكن التوصل إليه قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.. وندعو المحكمة إلى إيجاد السبل لعدم إطالة مدة هذه القضية المعقدة للغاية، مع مراعاة استراتيجية إنجاز المحكمة في موعدها المحدد.

ويجب أن نوجه انتباه مجلس الأمن مرة أخرى إلى قضية شيشيلي والآثار السالبة للإفراج المؤقت عن المتهم. والواقع أن هذا المجرم المتهم بارتكاب جرائم الحرب لا يزال مسموحا له بمواصلة الاستهزاء والسخرية المسعورة من الضحايا، مع ظهوره أحيانا في برامج الواقع المبثوثة عبر شاشات التلفزيون الصربية، إنما هو صفعة للعدالة الجنائية الدولية والإنسانية نفسها في نظر ضحاياه.

علاوة على ذلك، وفي حالة مماثلة من الإنكار الشنيع للعدالة كما في هذه القضية بالذات، لم يُلقَ القبض بعد على ثلاثة أشخاص متهمين بانتهاك حرمة المحكمة وقيامهم بخطف الشهود أو تهديدهم أو تخويفهم أو تقديم الرشوة إليهم، أو عرقلة دورهم، و لم يسلّموا إلى المحكمة بعد.

وقد أحطنا علماً بعناية بالتقييم الكتابي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن هذا يمثل قصوراً بالغاً من صربيا في احترام التزاماتها الدولية. ولذلك، ندعو صربيا إلى الامتثال لطلبات المحكمة دون تأخير، ونشير إلى أن التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ما زال شرطاً أساسياً للبلد المرشح في عملية انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي، كأداة ليس لضمان مواصلة التعاون مع المحكمة وحسب، ولكن أيضاً من أجل تحويل المؤسسات المحلية وبناء الدولة بشكل عام، بما في ذلك إصلاح الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون.

إن العمل الهام الذي تقوم به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إقامة العدل لآلاف الضحايا لم يُستكمل بعد. وهذا هو السبب في أن العدالة يجب أن تُقام دون أي تأخير لا داعي له مع كفالة تعاون الدول. وأود أن أقول مرة أخرى ما ذكرناه في مجلس الأمن في مناسبات عديدة: قد تؤدي

الإجراءات المطولة إلى إضعاف ثقة الجمهور في العدالة الدولية وإنفاذها الملائم. ويجب أن نتذكّر ذلك باستمرار.

ويمكن لأعضاء المجلس أن يطمئنوا إلى أن كرواتيا سوف تواصل تقديم دعمها ومساعدتها الكاملين إلى المحكمة وجهودها من أجل إنجاز أعمالها. إن الدروس المستفادة والمعارف المكتسبة من عمل كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مكافحة الإفلات من العقاب تشكل جزءاً أساسياً من إرثهما ويجب ألا يطويها النسيان. ويحدونا الأمل في أنّ عملية انتقال سلسةٍ وفعالة لفرعي الآلية ستضمن الحماية والاستمرار الفعال لعمل المحكمتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد أوبرادوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لامتياز عظيم وشرف رفيع لي أن أخاطب المجلس اليوم بصفتي ممثل جمهورية صربيا.

وقبل أن أشرع في إلقاء بياني، أودّ أن أرحب بالقاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن أهنئه على تولي ذلك المنصب المهم. ويمكنه أن يعوّل دائماً على تعاون صربيا ودعمها. كما أرحب بالقاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأن أشكرهم على تقريريهم نصف السنوي (انظر S/2015/585 و S/2015/577). ونرحب أيضاً بالمدعيين العامين، السيد سيرج براميرتز والسيد حسن جالو. وإدراكاً مني لتمحيصهم المكثف والمستنير، سآخذ على عاتقي اليوم مناقشة إسهام بلدي في استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا هنا.

لا تزال صربيا ملتزمة التزاماً راسخاً بمبادئ ونظام العدالة الجنائية الدولية ودورها في مكافحة الإفلات من العقاب. ويتواصل تعاونها مع المحكمة بأمانة، ولا سيما في قضيتي غوران هاجيتش وفويسلاف شيشيلي، اللذين يوجدان في حالة سراح مؤقّت. وأعرب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تقريره الكتابي (S/2015/874، المرفق الثاني)، واليوم أيضاً، عن ارتياحه لذلك التعاون ولا سيما في معالجة طلبات المساعدة المقدّمة من مكتبه، وكذلك في الحفاظ على الحوار المباشر مع السلطات الحكومية والقضائية لبلدي.

وتتبع حكومة بلدي أنشطة المحكمة باهتمام وانتباه كبيرين، لا سيما تلك المتعلقة بإنجاز محاكماتها الطويلة الأمد للمواطنين الصرب. وفي هذا الصدد، أودّ أن أذكّر المجلس بأن قضية شيشيلي، وهي لا تزال في المرحلة الابتدائية، ستدخل سنتها الرابعة عشرة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦. وبغضّ النظر عن هذا الوضع الشاذ، تواصل صربيا دعمها الكامل لالتزام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، المعرب عنه مرة أخرى في التقرير، بالانتهاء من المحاكمات على وجه السرعة مع ضمان أن تجري الإجراءات القضائية على نحو يتسق مع المبادئ الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة والإنصاف. وفي هذا السياق، يؤيد بلدي الرئيس الجديد وعزمه على تنفيذ التدابير الرامية إلى الإسراع في عمل المحكمة ويدعو، في الوقت نفسه، مجلس الأمن إلى إيلاء اهتمامه لاستراتيجية الإنجاز في المحكمتين المخصصتين، ولا سيما التدابير المتعلقة بتناقص عدد الموظفين المقترحة من الرئيس ميرون في هذا التقرير.

إن سير المحاكمة على جرائم الحرب في صربيا جارية بالتوازي مع استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتجري صياغة استراتيجية وطنية بشأن مسائل جرائم الحرب وتكلف بمهمة رئاسة فريق عامل أنشأته وزارة العدل لصياغة مشروع تلك الوثيقة. وأتوقع أن يتم

نشرها في غضون أيام. وسأضمّ خارطة طريق للأنشطة والتحسينات اللازمة للتحقيق في الجرائم الشنيعة التي ارتُكبت في يوغوسلافيا السابقة في تسعينيات القرن الماضي وملاحقتها ومحاكمتها، وتدابير رامية إلى تحسين حماية الشهود ودعم الضحايا خلال الإجراءات الجنائية، وبعض التحسينات العامة في الدفاع عن المتهمين والتعاون مع اللجان الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالأشخاص المفقودين ودعمها، والتدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي في معالجة جرائم الحرب. وتتضمن الاستراتيجية أيضاً المواقف والتدابير الرامية إلى تحسين البيئة الاجتماعية العامة فيما يتعلق بجرائم الحرب والتحقيق فيها وملاحقتها قضائياً. إن التحديات الرئيسية المحددة في التقارير المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرها من الجهات المعنية قد أُخذت في الحسبان مع إيلاء المراعاة الواجبة إلى النظام القانوني المحلي واستقلال السلطة القضائية.

وتؤمن حكومة جمهورية صربيا إيماناً راسخاً بأن المقاضاة المحلية على الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في النزاعات المسلحة في تسعينيات القرن العشرين في يوغوسلافيا السابقة هي من أهم الخطوات في عملية المصالحة. وعلى بلدان المنطقة واجب جماعي في التحقيق فيها ومحاكمة المسؤولين عنها بدون أي تمييز ضد الجاني أو المجني عليه على أساس الأصول الوطنية أو العرقية أو الدينية. فيجب ألا يسمح للانتقائية بأن تعوق سير العدالة.

ومن هذا المنطلق، أود أن أذكّر أعضاء مجلس الأمن ببياني في الجلسة التي عقدها المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7455)، الذي ذكرتُ فيه أنه على الرغم من تسليم كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية بأن قوات الحكومة الكرواتية قتلت العديد من المدنيين من أصل صربي في ''عملية العاصفة'' عام ١٩٩٥، إلا أن السلطة القضائية في كرواتيا لم تُصدر إلا حكماً مبرماً واحداً بالإدانة على ارتكاب جريمة حرب متمثلة في القتل العمد. وبالرغم من أن إعادة إحياء المآسي الكبرى التي تصيب الناس الأبرياء هي ممارسة محزنة ومؤلمة ولا يوجد فيها ما يُعجَب به المرء، إلا أنني لا أزال أرغب في أن أسمع من ممثل الحكومة الكرواتية عمّا يجري القيام به لتحقيق العدالة للصرب، الذين أطلقت النار على العديد منهم على عتبات أبواب بيوتهم أو قُصفوا من الجو وهم في طوابير اللاجئين الذين لا حول لهم ولا قوة أثناء فرارهم من ديار أجدادهم أثناء العملية وبعدها.

وتتوقع حكومة بلدي أن يوسّع نطاق رصد المقاضاة المحلية على جرائم الحرب الذي يقوم به المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أو المدعي العام للآلية في المستقبل، ليشمل السلك القضائي الكرواتي أيضاً. لأن التقرير المعروض على أعضاء المجلس لا يحوي إلا عملاحظات رصد المحاكمات المحلية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك وصربيا وليس على المحاكمات في كرواتيا.

ومع ذلك، فإن حكومة صربيا ممتنّة للسيد براميرتز وفريقه المجدّ على دعمهم االمتواصل وتقديم مشورتهما إلى المدعي العام الصربي لجرائم الحرب. وتوفير المعلومات والأدلة في قضايا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مثال يستحق الثناء على التعاون الثنائي المتبادل؛ وهذا يفيد مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي واستراتيجية الإنجاز للمحكمة. ويتعين تكثيف هذه العملية من الجانب الصربي، لا سيما في ضوء البيان الوارد في الفقرة ٣٩ من تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وهو يذكر، في جملة أمور، أن السلطات القضائية الصربية يجب أن تتعامل مع قضايا جرائم الحرب التي لا تتعلق على وجه الحصر بمواطنين صرب متهمين بارتكاب جرائم ضد رعايا دول أخرى. ويؤيد ذلك القول – على نحو ما تفهمه

حكومة بلدي – النطاق الحالي لاختصاص القضاء الصربي الذي تم – للأسف – الطعن فيه مؤخرا في البرلمان الأوروبي. كما ترحب حكومة بلدي بالمشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة لتدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشباب، فضلا عن حلقة العمل التي نظمها مكتب المدعي العام للآلية.

وأخيرا وليس آخرا، تشكر صربيا المدعي العام للمحكمة على الجهود المبذولة في تحسين التعاون الإقليمي بشأن مسائل جرائم الحرب، وترحب بنيته التي أشار إليها في رصد التطورات اللاحقة عن كثب. وهذا أيضا ما طلبه بلدي. وفي قضية ديوكيتش، ستستجيب السلطات الصربية المختصة على النحو الواجب لطلب تلقته مؤخرا من البوسنة والهرسك من أجل إنفاذ الحكم في صربيا، وفقا لاتفاق ثنائي.

كما أود أن أكرر التأكيد على اهتمام بلدي بالدخول في حوارات مستقبلا بشأن المسائل المتعلقة بمحفوظات المحكمة، وأؤكد مجددا على طلبه الإنساني السابق فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام وإمكانية السماح للأشخاص المحكوم عليهم بقضاء مدة العقوبة في صربيا.

وأود الآن أن أرد بإيجاز شديد على البيانات التي استمعنا إليها اليوم فيما يتعلق بما تردد عن عدم امتثال حكومة صربيا في تنفيذ أوامر إلقاء القبض في القضايا بانتهاك حرمة المحكمة ضد يوييتش وآخرين. ونظرا لسرية المذكرات القانونية المقدمة من حكومة جمهورية صربيا إلى الدائرة الابتدائية للمحكمة في هذه القضية، لا يمكنني مناقشة المسألة بالتفصيل. وعلاوة على ذلك، فإن المسألة لا تزال معروضة على المحكمة، ولا يليق أن أناقشها الآن في هذا المحفل. ومع ذلك، فإن مسألة أوامر القبض ستتم تسويتها بالتعاون مع المحكمة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أبدي ملاحظتين وثيقتي الصلة بالموضوع للغاية.

قبل ٢٠ عاما بالضبط تقريبا، تم توقيع اتفاق سلام في دايتون، أوهايو، وضع حدا للفظائع المروعة والتراعات المسلحة في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وخضع الرؤساء الثلاثة الموقعون على الاتفاق – علي عزت بيغوفتش، وسلوبودان ميلوشيفيتش، وفرانيو توجمان – للتحقيق أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد ذلك بوقت قصير. ولم يوجه اتهام إلا لواحد منهم، هو سلوبودان ميلوشيفيتش. وتوفى الاثنان الآخران قبل أن يشعر ضحايا الأفعال التي كان التحقيق يجري بشأنها مع هذين الرجلين بالرضا بأن يروهما متهمين ومحالين إلى المحكمة.

وبعد ٢٠ عاما، يعمل بلدي جاهدا ويبني علاقات قائمة على حسن الجوار ويرسي السلام الدائم في المنطقة التي مزقتها المعاناة والحرب. وفي هذا العام، قام رئيس الوزراء بزيارة سريبرينيتسا في مناسبتين في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة وإقامة تعاون مع المجتمع المحلي الذي عانى من كارثة لا يمكن أن تنتج إلا عن الحروب بين الأعراق والأديان. ويجب ألا يوقفنا عائق في جهودنا الرامية إلى تحقيق المصالحة والتعاون، ويشمل ذلك محاكمة المسؤولين عن الجرائم في المحاكم المحلية. ولن يغيب الضحايا عن البال ويجب ألا يُسمح بتكرار هذه الجرائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكاشينوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على تولي وفدكم رئاسة المجلس، وأتمنى لكم كل النجاح في قيادة المجلس خلال هذا الشهر.

وأود أن أشكر رؤساء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ومدعيها

العامين على ما قدموه من تقارير وإحاطات إعلامية حافلة بالمعلومات اليوم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ القاضي كارمل أغيوس على انتخابه رئيسا لمحكمة يوغوسلافيا، وأن أعرب عن شكري للقاضي ثيودور ميرون والقاضي فاغن يونسن على عملهما.

لقد كان لعمل المحكمتين وممارساقما تأثير كبير وأطلق دينامية جديدة في إطار القانون الجنائي الدولي والنظم القانونية الوطنية للبلدان المعنية. وتتعاون البوسنة والهرسك منذ البداية تعاونا كاملا مع محكمة يوغوسلافيا السابقة ونفذت جميع قراراهما وأحكامها. ونؤكد على أهمية الاختتام الناجح لأعمالها ونشجعها على بذل كل ما في وسعها لتلبية أهداف استراتيجيتها للإنجاز والوفاء بالتواريخ المتوقعة لإصدار الأحكام من أجل تجنب أي تأخيرات أخرى.

ولا تزال البوسنة والهرسك تتعاون مع المحكمة، وستواصل القيام بذلك مع الآلية. ولا يعني إنجاز ولاية المحكمة نهاية مكافحة الإفلات من العقاب في بلدي. فسنظل ملتزمين بتعزيز النظم القضائية الوطنية على جميع المستويات من أجل محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الفظيعة. وقد حسنت الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب الاتساق في الممارسات القضائية في جميع أنحاء البلد وعلى جميع المستويات، وهي تكفل حماية الضحايا والشهود ودعمهم.

ويمثل تنفيذ الاستراتيجية عملية معقدة يشارك فيها العديد من المؤسسات، على جميع مستويات السلطة في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من التحديات العديدة، تم تحقيق نتائج هامة. فبداية من حزيران/يونيه، خفضنا عدد قضايا جرائم الحرب التي لم تُحسم بعد في مكتب المدعي العام بنسبة ١٥ في المائة. وقد أُحرز بعض التقدم في حل قضايا الفئة الثانية. وأنشأ مكتب المدعي العام قاعدة بيانات مركزية لقضايا جرائم الحرب على مستوى الدولة. ويمكن لمكاتب المدعي العام في البوسنة والهرسك التي تنظر في جرائم الحرب على جميع مستويات السلطة أن تستخدم قاعدة البيانات، الأمر الذي يزيد من الفعالية في إدارة القضايا ويمنع التداخل بين التحقيقات. وتم تنسيق معايير التقييم والاختيار لتحديد أولوية القضايا. وجرى تعزيز المواءمة بين ممارسات المحاكم في قضايا جرائم الحرب المنظورة أمام المحاكم في بلدي، وذلك من خلال التعاون الوثيق بين محكمة البوسنة والهرسك والمحكمة العليا على مستوى الكيان ومحكمة الاستئناف في مقاطعة برتشكو.

والافتقار إلى التمويل يُعرض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب للخطر. ونرحب بدعم الاتحاد الأوروبي في تنفيذ الاستراتيجية وبدعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما فيما يتصل بأنشطة حماية الشهود وتقديم المساعدة والدعم المناسبين إلى الضحايا.

وفي أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك استراتيجية لإصلاح قطاع العدالة للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨. وستساهم الاستراتيجية في الأجل الطويل في تعزيز سيادة القانون. وستزيد من توطيد النظام القضائي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين استقلالية القضاء وكفاءته. وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجية ستدعم التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

وما برحت البوسنة والهرسك ملتزمة بتعزيز التعاون الإقليمي الذي يضطلع بدور رئيسي في إعادة بناء الثقة في المنطقة. وسيكون من الخطوات الطيبة في ذلك الاتجاه إبرام بروتوكولات للتعاون في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب بين مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك ومكاتب المدعين العامين في البلدان المجاورة. فتكثيف التعاون الإقليمي في محاكمة جرائم الحرب يفيد في التمكين من زيادة فعالية العمل

بشأن القضايا التي تنطوي على وجود ضحايا أو مشتبه فيهم أو أدلة في بلدين أو أكثر.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن إرث المحكمتين ينبغي أن يكون بمثابة تذكرة دائمة في مكافحة الإفلات من العقاب، سواء الآن أو للأجيال المقبلة. وتكرس البوسنة والهرسك جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب.

ونحن نؤكد أهمية العدالة لتحقيق المصالحة الحقيقية، فضلا عن الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد وفي المنطقة بأسرها.

السيدة بيجي (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لك، سيدي، على دعوة رواندا إلى أن تكون جزءا من هذا النقاش. في البداية، أود أن أشكر القاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والقاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فضلا عن سائر المتكلمين السابقين على الإحاطات الإعلامية والبيانات التي أدلى بها كل منهم.

قبل الخوض في موضوع مناقشة اليوم، اسمحوا لي أن استهل ملاحظاتي بالإشارة إلى الاحتفال بيوم حقوق الإنسان، الذي يصادف غدا، فضلا عن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، الذي نحتفل به اليوم. وفي ضوء هذين الحدثين الهامين، أدعو كل واحد منكم إلى وقفة للنظر في حقيقة فشلنا المشترك. فقبل واحد وعشرين عاما، غض العالم الطرف عن أسوأ انتهاك لحقوق الإنسان وقع في بلدي، رواندا، وهو أسوأ إبادة جماعية في عصرنا. والأساس المنطقي وراء هذا التذكير يتمثل في دعوتكم إلى إجراء تقييم لما حدث، وتبيان ما إذا كان قد تم استخلاص أي درس من ذلك الواقع المقلق، وما إذا كان هذا المجلس حاليا في وضع أفضل لتجنب الجرائم الشنيعة وأعمال الإبادة الجماعية في المستقبل أو وقفها.

للأسف، ليس لدينا أي خيار سوى ملاحظة أن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أصبحت هي القاعدة. فالاضطرابات والصراعات التي تؤثر سلبا على رفاه الناس تجعلنا نعتاد على المعاناة البشرية التي يتعذر فهمها. وليس من غير المألوف لحالة كهذه أن ترافق انتشار الإرهاب وتشريد الناس. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن التمتع بالحرية وحقوق الإنسان سيظل واقعا صعبا وبعيد المنال.

إن رواندا تدرك أكثر من أي بلد آخر الآثار الضارة لهذه الجرائم الخسيسة ضد الإنسانية، التي تحرم الناس من حقوقهم الأساسية. واستخلاصا من تاريخنا، نرى أن هذا التعصب أدى إلى إنشاء مجتمعات مهمشة عومل فيها المواطنون وكأنهم من الدرجة الثانية، وأعقب ذلك ذبح منهجي للتوتسي خلال الإبادة الجماعية. وأكدت القيادة الحالية في سعيها إلى تحقيق السلام على الحيلولة دون وقوع الروانديين في الفخ نفسه، من خلال مكافحة أي شكل من أشكال الانقسام أو إنكار الإبادة الجماعية، وكفالة تمتع جميع المواطنين بالامتيازات ذاتها والمساواة في المعاملة بينهم. وإزاء ذلك، أود أن أتناول موضوع اليوم فيما نحتفل بانتهاء حقبة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مجال العدالة الدولية.

وكما ذكرت حكومة رواندا في هذا المجلس سابقا خلال عدد من المناسبات، فهي تعتقد أن المحكمة الدولية لم تقم فحسب بدور رئيسي في مكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية، بل وضعت أيضا مجموعة كبيرة من القوانين، بما في ذلك تعريف جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم

ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، فضلا عن أنواع المسؤولية، مثل مسؤولية القادة. والأهم من ذلك، أكدت المحكمة على أن الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا كانت ضد التوتسي كمجموعة. وقضت أيضا بأن أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي تشكل جرائم إبادة جماعية إذا ارتُكبت بقصد تدمير المجموعة المستهدفة، وبالتالي المساهمة في المصالحة ما بعد الإبادة الجماعية، وتضميد الجراح في رواندا.

وبينما ننوّه بذلك المعلم في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية، وفي تاريخ القوانين والمحاكم الدولية، ومع إغلاق أول محكمة دولية تابعة للأمم المتحدة، نلاحظ بارتياح أن الأفراد الثلاثة والثمانين من جميع مشارب الحياة، الفارين الدوليين من العدالة في رواندا، والذين اتهمتهم المحكمة بارتكاب الإبادة الجماعية، كانوا أساسا العقل المدبر لهذه الجريمة. ونحيط علما بإعلان المدعي العام جالو عن إلقاء القبض على لاديسلاس انتاغانزوا، ونحن على ثقة بأنه سيجري تسليمه في أقرب وقت ممكن لمواجهة العدالة في رواندا. لكننا نأسف لحقيقة أن الفارين الآخرين لا يزالون مطلقي السراح، ونكرر دعوتنا جميع الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي لا تزال تأويهم، إلى الوفاء بالتزامها الأخلاقي تجاه ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتعاون في إلقاء القبض على هؤلاء الفارين.

وبالعودة إلى موضوع الفارين، فإن بولين موراي، وهو صهر الزعيم القوي فيليسين كابوغا، يقدم الدعم المالي إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي تنظيم إرهابي يواصل بلا هوادة نشر ايديولوجية الإبادة الجماعية وأنشطتها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نأسف لعدم إحراز تقدم في رصد القضايا المحالة إلى المحاكم الدولية خارج رواندا. أمّا القضيتان المحالتان إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، فقد حققتا تقدما. بالإضافة إلى ذلك، نحن نشعر بقلق بالغ إزاء قرار النيابة العامة الفرنسية بإسقاط التهم الموجهة إلى الأب فاتسلاف مونيشياكا، وهو قرار يتناقض مع طبيعة الجرائم المرتكبة وحجمها. وندعو السلطات الفرنسية إلى التعجيل بالتحقيقات والإجراءات في القضية ضد لوران بوسيباروتا.

وهناك مسألة أخرى معلقة تعقد رواندا العزم على متابعتها، هي مسألة مَن ينبغي أن يُعهَد إليه بالمحفوظات العائدة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي حين تدرك رواندا أن ملكية المحفوظات تعود إلى الأمم المتحدة، فهي قدمت عدة التماسات تطالب فيها بقوة بأن يجري نقلها إلى رواندا عند انتهاء ولاية الآلية. ونعتقد أنه ينبغي ألاّ يكون هناك أي غموض في فهم هذه المسألة. ففي أعقاب الصراع، تساعد المحفوظات على ترجمة الحقائق التاريخية إلى فهم مشترك عن الماضي. وينبغي أن يكون المستفيد الرئيسي هو المالك الوحيد لهذه المواد. وأود أن أؤكد على أن هذه المحفوظات هي جزء من تاريخنا، ومن الأهمية القصوى بمكان أن يجري الاحتفاظ بها في رواندا من أجل الأجيال المقبلة. والروانديون الذين هم معنيون أكثر من غيرهم بتلك السجلات التاريخية التي تشكل الرصيد الأكثر دقة وشمولا عن الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي، يحق لهم فيها بالتأكيد. ونأمل من جميع أصحاب المصلحة أن يتفهموا مشروعية طلبنا وينصفونا.

وهناك نقطة هامة أخرى تم إغفالها تتعلق بالتعويض على ضحايا الإبادة الجماعية. إنها نقطة سوداء في إرث المحكمة عند مقارنته بإرث محاكم غاكاكا المحلية، التي اعترفت بالضحايا وكرمتهم، وقدمت التعويضات عن ممتلكاتهم المنهوبة والمدمرة.

واسمحوا لي أن أشدد على الحاجة إلى مكافحة الإبادة الجماعية وأيديولوجيتها. وأود أن أكرر إيمان رواندا بأن منح الفرصة لشخص كي يتكلم عبر وسائط الإعلام بعدما أدين بجريمة الإبادة الجماعية أمر خاطئ وغير أخلاقي. فالمقابلة التي أجرتها إحدى وسائط الإعلام مع جان كامباندا، العقل المدبر

للإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ ضد التوتسي ولم يعلن ندمه على ما فعل، لا تشكل إهانة للضحايا فحسب، وإنما توفر لهذا الشخص منبرا لنشر دوافعه الشريرة التي ما زالت حية في ذاكرة العديد من الروانديين. ويحدونا الأمل في أن تمتنع الدول الأعضاء عن هذه الممارسات في أراضيها، بغية تجنب وقوع حوادث مماثلة.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وموظفيها على مساهمتهم في مكافحة الإفلات من العقاب لصالح البشرية.

ونتمنى حظا سعيدا لمن سيواصلون العمل للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ونؤكد لهم على تعاون رواند المستمر. كما أود أن أشكر شيلي على القيادة التي اضطلعت بها في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

وأود أن أنهي بياني بالعبارات التالية – التي دفعتني إليها تغريدة اطلعت عليها صباح هذا اليوم، تعلن أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أزهقت المزيد من الأرواح في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة – لمجرد التشديد على الرسالة التالية.

إن الإبادة الجماعية ليس جريمة عادية. فآثارها المدمرة تبقى إلى الأبد. وفي رواندا، دأبنا على مكافحة هذه الآثار لفترة الأعوام الـ ٢١ الماضية. ومن حسن الطالع أننا نحظى بقيادة مستنيرة أجرت، بالترادف مع السكان الروانديين، مشاورات عديدة وحوارات وطنية للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها، بما في ذلك إنهاء الإفلات من العقاب ومنع تكراره في المستقبل. وستواصل رواندا بشكل دؤوب الاضطلاع بدورها وتتوقع من المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يضطلعا بأدوارهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

مرة أخرى، أود أن أشكر القضاة والمدعين العامين على إحاطاتهم الإعلامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.